annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

تقرير تحليلي تحضيرا للقمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية

الدوحة 4-6 تشرين الأول/نوفمبر 2025

تقديم الشبكة

تشهد المنطقة العربية، كما العالم بأسره، تحولات كبرى غير مسبوقة في التاريخ الحديث. فالتطور السريع في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وتبدّل موازين القوى الدولية، وتصاعد النزاعات والأزمات البيئية، كلها مؤشرات على مرحلة انتقالية يتراجع فيها النظام العالمي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، ويكشف عجزه عن تحقيق الغايات التي أُنشئ من أجلها: حفظ السلام، ضمان العدالة، وصون حقوق الإنسان. لقد بات واضحًا أن هذا النظام الدولي، الذي ارتكز على منطق العولمة النيوليبرالية والنمو غير المتوازن، أنتج عالمًا أكثر هشاشة وتفاوتًا، حيث تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتتراجع قدرة الدول على حماية مجتمعاتها من الأزمات المتلاحقة.

في خضمّ هذه التحولات، تقف المنطقة العربية أمام تحدٍ مزدوج: داخليّ، يتمثل في أزماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتشابكة، وخارجيّ نابع من موقعها في منظومة دولية مضطربة وغير عادلة. ورغم مرور عقود على رفع شعارات التنمية والعدالة والكرامة، ظلّ المسار التنموي العربي أسيرًا لنماذج اقتصادية تقليدية تعتمد على السوق والتمويل الخارجي، وتُقصي المواطن عن المشاركة الفاعلة في صياغة أولويات التنمية. ومع تبنّي السياسات النيوليبرالية منذ التسعينيات، تقلّص دور الدولة الاجتماعية، وازداد تركيز السلطة والثروة، وازدادت هشاشة المجتمعات وتفكك الروابط التضامنية.

لقد كشفت الأزمات المتعاقبة – من الأزمة المالية العالمية إلى جائحة كوفيد19-، ومن النزاعات الإقليمية إلى الانهيارات الاقتصادية – هشاشة النماذج التنموية السائدة، وأظهرت الحاجة إلى إعادة التفكير في مفهوم التنمية ذاته. لم تعد المسألة محصورة بمعدلات النمو أو الاستثمارات، بل أصبحت قضية إنسانية وقيمية بامتياز: قضية عدالة، ومساواة، وكرامة، ومشاركة. فالتنمية ليست عملية تقنية أو مالية، بل مشروع سياسي وأخلاقي يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع والمواطن.

من هذا المنطلق، تأتي هذه الوثيقة كمساهمة فكرية نقدية من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، تسعى إلى بلورة رؤية شاملة للتنمية الاجتماعية في المنطقة العربية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والوطنية. إنها ثمرة جهد جماعي شارك فيه عدد من الخبراء والباحثين، من بينهم الأساتذة أديب نعمة وعزت عبد الهادي والدكتور حسن كريم، والزملاء زهرة برّي مديرة البرامج، والباحثة بيهتر موسكيني، ومنسقة البرامج ليا إبراهيم.

وتهدف الوثيقة إلى فتح نقاش جديد حول واقع التنمية العربية، لا لتقديم وصفٍ إضافي للأزمات، بل لتفكيك جذورها البنيوية، واستشراف بدائل إنسانية أكثر عدالة واستدامة.

تنطلق الوثيقة من قناعة أساسية بأنّ العدالة الاجتماعية ليست نتيجةً لاحقة للنمو الاقتصادي، بل شرطٌ لبناء الاستقرار والتنمية الحقيقية. ومن هنا، تطرح مقاربة جديدة تُعيد للإنسان موقعه المركزي عبر ما تسميه بـ"نموذج مجتمع الرعاية"—نموذج لا يقوم على الإعالة أو الدولة الأبوية، بل على عقدٍ اجتماعي جديد يجعل الرعاية مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. فالمجتمع العادل لا يُقاس بكمية ما يُنتج أو يستهلك، بل بقدر ما يوفّر من كرامةٍ ومساواةٍ وفرصٍ متكافئة لجميع مواطنيه.

إنّ التحولات الجارية في العالم تفرض على المنطقة العربية أن تعيد النظر في موقعها ودورها، وأن تبني نموذجها التنموي الخاص القائم على التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي والاجتماعي، لا على التبعية والتجزئة. فالقضايا الكبرى – من الأمن الغذائي والمائي إلى العدالة المناخية والتحول الرقمي – لا يمكن معالجتها داخل حدود الدولة الوطنية الضيقة، بل من خلال رؤية تضامنية عابرة للحدود، تُعيد إحياء فكرة التكامل العربي من منظور إنساني وتنموي جديد.

إنّ التنمية، في جوهرها، هي فعل ثقافي وقيمي بقدر ما هي مشروع اقتصادي. فالقيم التي تحكم السلوك الجمعي، كالعدالة والمواطنة والمسؤولية والتضامن، هي التي تحدد عمق التنمية واستدامتها. ولهذا، فإنّ بناء ثقافة الرعاية والمسؤولية المشتركة، وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة، يشكّلان شرطًا أساسيًا لأي نهضة عربية حقيقية.
ولا تدّعي هذه الوثيقة امتلاك حلول جاهزة، بل تقدّم إطارًا للتفكير الجماعي والحوار البنّاء بين الفاعلين في المجتمع المدني وصنّاع القرار والباحثين، بهدف إعادة طرح الأسئلة الجوهرية:

ما الغاية من التنمية؟ ومن المستفيد منها؟ وكيف نعيد تعريف علاقتها بالعدالة والمواطنة وحقوق الإنسان؟
إنّ الأزمة التي تواجه التنمية في العالم العربي ليست أزمة موارد، بل أزمة إرادة ورؤية. فالثروة البشرية والمعرفية

متوفّرة، غير أنّ غياب التخطيط العادل، وضعف المشـاركة، واسـتمرار منطق السـيطرة والتبعية، يحـول دون تحويلها إلى طاقة نهضوية.

لقد آن الأوان للانتقال من مرحلة التبرير إلى مرحلة المبادرة، ومـن منطق التكيّـف مع الأزمـات إلى منطـق تحويلها إلى فـرص. وإذا اسـتطاعت المجتمعات العربيـة أن تبني إرادة جماعيـة على قاعدة العدالة والمشـاركة، وأن تعيد تعريف التنمية كحقٍّ وكرامةٍ ومسـؤولية، فإنّ الطريق نحو نموذجٍ تنمويٍّ عربيٍّ مسـتقلّ سـيبدأ فعلاً بالتكوّن.
بهذا المعنى، تشـكّل هذه الوثيقة دعوةً مفتوحة إلى إعادة تأسـيس الفكر التنمـوي العربي على قيمٍ جديدة: الإنسـان أولًا، العدالـة أساسًـا، الرعايـة التزامًـا، والتكامـل طريقًـا. وهـي تؤكـد أن التنمية ليسـت هدفًا في ذاتها، بل وسـيلة لبنـاء مجتمعاتٍ حرةٍ متماسـكةٍ قـادرةٍ على تحقيق أمنها وكرامتها.

فـإذا نجحنا في تحويـل التنمية مـن مشروعٍ اقتصادي إلى مشروعٍ إنسـاني، تصبح العدالة الاجتماعية ليسـت مجرد شـعارٍ في الخطـاب، بل واقعًـا في الحياة اليوميـة للمواطن العـربي. وحينهـا فقط، يمكـن أن تبـدأ رحلة الخـروج من الأزمة نحو مسـتقبلٍ عربيٍّ أكثر عدلًا، وتضامنًا، واستدامة.

وفي هـذا السـياق لا بـد للمجتمـع المـدني مـن ان يعيد النظر بـالأدوار وأدوات العمل مع تركيز حـملات المناصرة والتعبئـة على ربـط التنميـة الاجتماعية بحقوق الإنسـان والعدالـة الاجتماعيـة، وتعزيـز المشـاركة في صنـع القرار، وضمـان اتسـاق السياسـات الوطنيـة مع مبـادئ إعلان الدوحـة وأهـداف التنميـة المسـتدامة. كمـا يجـب أن يدعو إلى الاسـتثمار في الحماية الاجتماعيـة والعمل اللائق والتعليم والصحة، واسـتخدام وسـائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لتعبئة الرأي العـام ونشر الوعي بقضايا التنمية.

زياد عبد الصمد

المحتويات

تقديم الشبكة	2
المحتويات	4
مقدمة	5
القسم الأول	**7**
البيئة المساعدة لتحقيق التنمية الاجتماعية	7
المحور الأول السياق العالمي: تحولات النظام العالمي بعد 1995	7
المحور الثاني، السياق الإقليمي: تحولات وتحديات التنمية في المنطقة العربية	9
المحور الثالث: أبرز تحديات التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية	10
القسم الثاني	**14**
برنامج عمل كوبنهاغن بعد ثلاثة عقود	14
المحور الأول: الفقر واللامساواة	14
المحور الثاني: توسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة	16
المحور الثالث: التكامل الاجتماعي	19
القسم الثالث	**21**
المجتمع المدني في العالم العربي-التنمية المقيدة	21
المحور الأول: أهداف منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية	21
المحور الثاني: التحديات الاستراتيجية أمام منظمات المجتمع المدني	22
المحور الثالث: الاستراتيجيات والمقاربات والأدوار	23
القسم الرابع	**25**
بدائل السياسات وتوصيات	25
المحور الأول: نقاط إضافية خارج "الصندوق" النيوليبرالي	25
أ) عن تعريف العمل	25
ب) النقد النسوي للاقتصاد	26
ج) نحو التحول المجتمعي	26
المحور الثاني: مقترحات لسياسات لمواجهة التحديات الإقليمية	29
المحور الثالث: توصيات تتعلق بالمجتمع المدني	29

التنمية الاجتماعية راهنا ومستقبلا:
مساهمة من المنطقة العربية

مقدمة

"إن النسيج الأخلاقي للمجتمعات المعاصرة آخذ بالانحلال. وكثيرًا ما يتم التعويض عن الفراغ الأخلاقي والروحي بالسعي وراء المصلحة الفردية أو الوطنية التي تتجاهل احتياجات الآخرين والصالح العام. ويجري التخلي عن أشخاص ومجموعات وجماعات، بل عن أمم بكاملها وتركها على قارعة طريق مغامراتنا المشتركة باسم الترشيد الاقتصادي في الأجل القصير، والسعي وراء تقدم مقصور كلية على الناحية المادية.

إن فقدان الشعور بالهوية الثقافية، وضعف الشعور المجتمعي...، يبعد الناس عن المؤسسات والسلطات السياسية والاقتصادية والعلمية، التي تؤثر على مصيرهم. ونحن نخشى أن تؤدي هذه الأزمة الاجتماعية والثقافية والاخلاقية... إلى تهديد المؤسسات الديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية للأشخاص، وتفتيت المجتمعات، وإضعاف التضامن، وخلق شعور بعدم الأمان والخوف من الآخرين ومن المستقبل، وإثارة ميول استبدادية ودعوات إلى حلول انكماشية ورفضية تبدو جذابة لبساطتها بينما هي في الواقع تمزق مجتمعاتنا...

يجب أن لا تخضع الحياة السياسية أو الاجتماعية للاعتبارات الاقتصادية".

A/CONF.166/PC/L.13 (صفحة 4، 5)

تمهيد

يشبه هذا النص المأخوذ من مشروع إعلان وبرنامج قمة كوبنهاغن المنشور عام 1994[1]، "النبوءة" التي تصف العالم المأزوم الذي نعيش فيه اليوم بعد 30 سنة على وضعه. وإذ تنعقد القمة الثانية للتنمية الاجتماعية بعد ثلاثين عاما على الأولى، لا بد من التمعن في الأسباب التي أدت إلى إهمال متابعة قرارات القمة الأولى وبرنامج عملها مقارنة بالقمم الأخرى التي تناولت قضايا تنموية أكثر تخصصا. كما لا بد من التمعن-وهذا أكثر أهمية-في الأسباب التي حالت دون التقدم الفعلي في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، لا بل أسباب التراجع والفشل اللذين جعلا الواقع الراهن أكثر خطورة وكارثية من الوصف الذي تضمنته مشروع الوثيقة عام 1994. فما حصل فعلًا هو أن الأهداف التنموية التي نصت عليها قمة التنمية الاجتماعية لم تتحقق؛ في حين أن المخاوف التي حذّرت منها قد تحققت بصورة مضاعفة.

هذه الورقة

تتناول هذه الورقة قضايا التنمية الاجتماعية من منظور الوضع الحالي والتغيرات الكبرى التي طرأت على الوضع العالمي والإقليمي والأوضاع الوطنية في كل بلد. وتتبع صيغة موازية للتصميم الأصلي لإعلان كوبنهاغن وبرنامج عمل القمة ومحاوره الأربعة: البيئة المساعدة والفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي، وتقترح الورقة عناصر جديدة لإدماجها في التحليل ومقاربات مختلفة في بعض القضايا المستجدة أو التي تشكّل اليوم أولوية تتقدم على ما كان عليه الأمر منذ ثلاثين عامًا.

الشكل البياني 1: مخطط برنامج عمل قمة التنمية الاجتماعية 2025

تمثل المقاربة التكاملية والتصدي للأسباب العميقة المعيقة للتنمية الاجتماعية نقطة القوة الأكثر أهمية، فهي تنظر إلى التنمية الاجتماعية من منظور حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية بصفتها قضية كلية غير قابلة للتجزئة. أما تحليل المكونات والمحاور والسياسات والإجراءات المقترحة فيها فهي تندرج في هذا الكل الواحد ولا تنفصل عنه. إلا أن ما حصل بعد القمة مختلف، فقد ساد الممارسة وأدبياتها منهجية عمل تذهب في الاتجاه المعاكس، وجرى دفع المقاربة التكاملية والتصدي لأسباب المشكلات إلى مصاف أقل أهمية، لصالح منهجية تفكير وعمل تقوم على إعطاء الأولوية لمقاربة قطاعية وتجزيئية وتقنية وكمية على حساب المقاربة التكاملية والكلية والتحليلية والنوعية.

بدورها، تناست الممارسة التي تمت تحت عنوان أجندة 2030، مهمة تحويل العالم، وأغرقت الممارسة والتطبيق في ملاحقة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل إفرادي، واللهاث وراء قياس ما يقارب 240 مؤشرًا إحصائيًا. وقد باتت واضحًا في كل حال أن أهداف التنمية المستدامة لن تتحقق في موعدها أبدًا، كما اعترف بذلك الأمين العام والمنظمة الأممية أثناء التحضير لقمة التنمية المستدامة عام 2023[2]

وقمة المستقبل عام 2024[3] اللتين كانتا بمثابة نعي رسمي لهذه الاجندة رغم كل الضجيج الاحتفالي الذي أُحيط بها. يتجلى هذا الضعف المنهجي نفسه في مشروع الإعلان السياسي المقترح صدوره عن قمة الدوحة. فهذا الإعلان يكرس النظرة التجزيئية والقطاعية في كل أقسامه، وهو يعاكس تمامًا مقاربة قمة التنمية الاجتماعية الأولى. ولا يتعلق الأمر بحجم الإعلان السياسي مقارنة بمخرجات القمة الأولى، بل بطبيعة مشروع الإعلان ومنهجيته ومقاربته. ولئن هو إعلان "سياسي"، فالأولى به أن يتجنب الجزئيات ويذهب مباشرة إلى الأساسيات. من جهة أخرى، يأتي حضور منظور ومقاربة حقوق الإنسان ضعيفًا جدًا في الإعلان[4].

القسم الأول:

البيئة المساعدة لتحقيق التنمية الاجتماعية

يشكل توفير البيئة المساعدة على تحقيق التنمية الاجتماعية المفتاح الرئيسي لفهم برنامج عمل قمة التنمية الاجتماعية لعام 1995، والموجّه الأكثر أهمية للسياسات الكلية المؤدية إلى تحقيق مضامينه في الممارسة العملية. وقد حدد برنامج العمل أن تكون هذه البيئة المساعدة عالمية وإقليمية ووطنية؛ كما يجب أن تكون بيئة اقتصادية وبيئة سياسية-قانونية في آن.

والمقصود بالبيئة المساعدة هو الإطار العام المحيط بالعملية التنموية، أي النظام العالمي بمكوناته المتعددة، لاسيما مكونيه الاقتصادي والسياسي، الذي تتطرق إليهما الورقة تباعًا في مستويين: السياق العالمي والسياق الإقليمي.

المحور الأول السياق العالمي: تحولات النظام العالمي بعد 1995

تبدأ وثيقة كوبنهاغن بتناول البيئة الاقتصادية، مشيرة بإصبع الاتهام إلى النظام الاقتصادي العالمي باعتباره مصدرًا أولًا لإعاقة التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، وتدعو إلى أولوية الإصلاح الهيكلي في الاقتصاد العالمي طريقًا إلى تحقيقها. ومعلوم أن معظم الأدبيات التنموية المؤسسية تحاول الالتفاف على ضرورة إصلاح الاقتصاد والاستعاضة عنه بمداخل أخرى، مع الإبقاء على الهياكل والخيارات الاقتصادية الكليّة دون تغيير أو إصلاح لأطول وقت ممكن[5]. تؤكد الوثيقة أيضًا على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية بما هي كلّ لا يقبل التجزئة، حيث إن الاقتصار على تقنيات قطاعية ومجزأة هنا وهناك، لا يمكن أن يشكل مسارًا تحويليًا وتغيرًا نوعيًا: أي تبطل عن كونها تنمية بمعناها الحقيقي بما هي تحول نوعي في حياة الأفراد والشعوب والبلدان والعالم نحو عالم أكثر عدالة واستدامة.

لم تحترم الأدبيات التنموية للتيار الرئيسي ولا مشروع الإعلان السياسي لقمة التنمية الاجتماعية الثانية في الدوحة هذه المقاربة التي تتطلب القيام بتحليل معمق لخصائص النظام العالمي، ونقاط توافقه أو تباعده أو تناقضه مع متطلبات التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، ثم اقتراح الخيارات التي تتيح تجاوزها من أجل تحويل هذه البيئة من بيئة معيقة إلى مساعدة على التنمية الاجتماعية.

لا ينكر الخطاب التنموي في التيار الرئيسي وجود أزمات عميقة في النظام العالمي، إلا أنهم يغفلون واقع أن هذه الأزمات عضوية ومتفرعة عن أزمة نموذج العولمة النيوليبرالية الذي كان سائدًا، والذي هو في طور التفكك شبه الكامل في الزمن الراهن. هذه الأزمات هي فعل إنساني تسببت به السياسات المعتمدة، وليست قدرًا محتومًا ولا عفويًا.

1. تفكك نموذج العولمة النيوليبرالية

كان العالم عام 1995 في قلب حقبة توافق واشنطن، حقبة التثبيت الاقتصادي والتكيّف الهيكلي، والسياسات التقشفية، وتقليص دور الدولة لصالح إطلاق حرية الأسواق. وكانت في حينه المبادئ الموجهة للاقتصاد العالمي هي: تحرير الاقتصاد والتجارة؛ خصخصة القطاع العام؛ تفكيك القيود القانونية والمؤسسية التي تعيق حرية السوق (Liberalization; Privatization; Deregulation).

واعتبارًا من عام 2008، تسارعت إجراءات تفكيك هذا النموذج على كل المستويات. فالهدف الاستراتيجي المعلن يريد زيادة معدلات النمو العالمية، إلا أنها كانت فعليا أقل من مثيلاتها في الستينات والسبعينات. وتكاثرت الأزمات في مراكز النظام أو في الاقتصادات الناشئة: الأزمة الاسيوية عام 1997، أزمة 2007 (ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة)، ثم أزمة 2008 المالية والاقتصادية ومركزها بورصة نيويورك وطالت

بورصات ومصارف دول أوروبية اخرى، ثم الانهيارات المالية التي تتابعت في دول أوروبية أخرى مثل اليونان وإيرلندا وأسبانيا وقبرص...الخ؛ وصولا إلى أزمات مصارف عدة عام 2023 أولها إفلاس مصرف سيليكون فالي الأميركي، وأزمات حادة طالت فيرست ريبابليك بنك first republic bank (الأميركي أيضًا)، ثم أزمة كريدي سويس Credit Suisse، ومصارف أخرى. ولا ننسى أزمة الركود التي أطلقت شرارتها جائحة كورونا والتي تتحمل مسؤوليتها هياكل النظام الاقتصادي العالمي وآلياته وتقسيم العمل الذي فرضته العولمة النيوليبرالية نفسها. لقد جرى تفكيك معظم عناصر هذا النموذج على يد الأطراف القوية في مراكز النظام العالمي، لاسيما الولايات المتحدة الأميركية في إدارتها الترامبية (نسبة إلى الرئيس دونالد ترامب) الحالية.

وبحسب تقرير الإسكوا[6]، من المتوقّع ألا يتجاوز نمو الاقتصاد العالمي نسبة 2.7% عام 2024. وبشكل عام، ازدادت اللامساواة الاجتماعية وتفاوت النمو الاقتصادي داخل البلدان وفي ما بينها. وبينما استفادت الشركات الكبرى، لم تستفد المجتمعات والدول النامية. وأدى خفض أسعار الإنتاج إلى زيادة هوامش الربح للشركات الكبرى فقط. وتعمقت اختلالات اجتماعية واقتصادية خطيرة، ووسّعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وعمّقت أزمة البطالة، وأضعفت دور الدولة في الحماية الاجتماعية لمواطنيها.

وعلى الصعيد السياسي كثرت الحروب والنزاعات العنيفة في ظل ارتفاع منسوب الهيمنة الأمريكية الأحادية وإضعاف الأمم المتحدة والهيئات الدولية المسؤولة عن إدارة النزاعات والوصول إلى حلول سلمية: الحرب في أوكرانيا، والحروب في منطقة الشرق العربي كالعراق منذ الاحتلال الأمريكي عام 2003، وسوريا منذ عام 2011، وفلسطين ولبنان بشكل شبه مستمر، والسودان منذ 2019، وإيران عام 2025...الخ. وبحلول منتصف عام 2025، بلغت أزمة النزوح القسري العالمية مستوى قياسي، حيث نزح 123.2 مليون شخص حول العالم بسبب النزاع أو العنف أو الاضطهاد وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويشمل هذا الرقم 36.8 مليون لاجئ عبروا الحدود الدولية، و73.5 مليون نازح داخليًا لا يزالون داخل بلدانهم[7]. وباستثناء أوكرانيا، فإن باقي الدول التي فيها معظم اللاجئين أو النازحين هي دول نامية وعلى رأسها دول عربية[8].

-

2. نموذج اقتصادي جديد قيد التكوين

عام 2025، تبدو صورة النموذج المستجد للنظام العالمي التي هي قيد التشكل مخالفة لصورته عام 1995:

1. **عودة قوية للنزعة الحمائية في مركز النظام العالمي؛**
2. **إعادة إحياء التوجهات للتصنيع في دول المركز،**
3. **عودة الحروب التجارية؛**
4. **توجهات معاكسة لتقليص دور الدولة الاقتصادي لاسيما بعد أزمة 2008،**
5. **التركيز مجددًا على دور الحكومات الوطنية في مواجهة الإرهاب (بعد اعتداءات 2001 في الولايات المتحدة)، وتحول الأمن إلى عنصر أساسي في توجيه السياسات الاقتصادية، وإلى قطاع اقتصادي واسع؛**
6. **الانتقال إلى عسكرة العولمة بشكل معمم ومباشر، بدءًا من الإنفاق العسكري المتضخم الذي بلغ رقمًا قياسيًا هو 2.7 تريليون دولار عام 2024، مسجلًا تصاعدا للسنة العاشرة على التوالي[9] ، إلى التخلي عن قواعد الديبلوماسية العالمية لصالح شن الحروب خارج أي مسوغات وضوابط سابقة نصت عليها الاتفاقيات الدولية والأمم المتحدة، وتكاثر الحروب وانتقالها من دول العالم النامي إلى قلب أوروبا نفسها (الحرب الروسية على أوكرانيا)، والمجاهرة بالذهاب إلى الحرب أو تغطيتها أو تجاهلها (السودان مثلا) وصولًا إلى التبرير الفظ للإبادة الجماعية وجرائم الحرب (كما في فلسطين على نحو خاص)؛**
7. **دفع عملية تفكيك التشريعات والضوابط deregulation إلى حدها الأقصى من خلال التدرج من إضعاف الأمم المتحدة إلى تفكيك وانتهاك الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي بما في ذلك المؤسسات الضامنة لإنفاذ القانون الدولي مثل محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، يضاف اليها الانسحاب من منظمات واتفاقيات دولية (اتفاق باريس الخاص بالمناخ، اليونيسكو، منظمة الصحة العالمية....)؛**

إن "حلم" بداية التسعينات تحت مسمى "عائد السلام" Peace Dividend الذي توقع حقبة من السلام والازدهار بسبب الوفر الناجم عن توقف سباق التسلح وانهيار نظام الثنائية القطبية لم يتحقق. كما إن الوهم بنشوء عالم متعدد الأقطاب لم يتحقق بدوره، واقتصر الأمر على تعديل في الأدوار الاقتصادية لبعض الدول والائتلافات الدولية

دون التـأثير على منظومـة الحوكمة العالمية المؤسسـية المتمثلة في منظمـة الأمم المتحـدة، ولا على مركز قيادة النظـام العالمي الـذي تحول مـن ثنائية قطبيـة إلى نظام أحادي القطـب تمثله الولايـات المتحدة الأميركيـة حاليًا. وهذا القطب الواحد يمارس أقصى أشكال التفرد والهيمنة. المواجهـة الفعلية اليـوم هي مع البديـل المحتمل الذي يلوح في الأفـق: عالم متوحش أحادي القطب، بقيادة دولة واحدة هي الولايـات المتحدة الأميركيـة، التي تتميز بنزعة قومية وحمائية لا تتورع عن اسـتخدام القوة العسـكرية لفرض سياسـتها على الحلفـاء كما الخصـوم، يدعمها في ذلـك تيارات اليـمين الشـعبوي والاسـتبداد في أوروبا وفي العالـم النامي، وتدعمها أيضـا الشركات العالمية العملاقة لاسـيما عمالقة اقتصاد المنصات، والصناعات العسكرية، والطاقة، والشركات العاملة في مجال الاستخراج المنجمي للموارد النادرة القديـم منها والجديد.

هـذا النموذج هـو ما يشـكل اليـوم البيئـة العالمية التي تناقـش التنمية الاجتماعيـة في إطارها. وهـي بيئة معادية بشدة وبشكل عنيف ومتطرف للتنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، ولفكرة الحق في التنمية وحق الشعوب في تقرير مصيرها. هذا النموذج يشـكل خطـرًا حقيقيًا وواقعيًا على ما نشاهده كل يوم تطورات–لا سـيما في المنطقة العربية. إلا إن ذلك لا يـعني نجاحه بالضرورة.

المحور الثاني، السياق الإقليمي: تحولات وتحديات التنمية في المنطقة العربية

تميزت المنطقة العربيـة خلال العقد والنصف المنقضيين بثلاث لحظات تاريخية كبرى:

1. اللحظة الأولى هي الحراك الشـعبي (المسـمى الربيع العربي) الذي شمل في موجته الأولى 2010/2011 سبعة بلدان هي: تونس، مصر، ليبيا، المغرب، سـوريا، اليمن، البحرين؛ وفي موجته الثانيـة 2018/2019 أربعة بلدان أخرى هي: السـودان، الجزائر، لبنان، العراق.
2. اللحظة الثانية هي الثـورات المضادة والانقلابات على هذه الثورات أو الانتفاضات.
3. اللحظة الثالثة المستندة إلى ما سبق، والمستندة أيضًا إلى مجمل التطورات العالمية الجيوسياسية، تتجلى في نشـهده اليوم من حرب إسرائيلية غير مسـبوقة على فلسـطين وغزة تصـل إلى الإبـادة الجماعية، وحروب إسرائيل الأخرى على دول المنطقة، والحروب الداخلية في بلدان المنطقة التي لا تقل تدميرًا وتهشيمًا للنسيج المجتمعي، وهو ما يشكل أحد المسارات الأكثر تطرفا لفرض نظام الأحادية القطبية المتوحشة.

شهدت المنطقة العربية أحداثًا كثيرة منذ عام 2000، حيث كانـت الانتفاضة الفلسـطينية الثانية مؤشرًا لانهيار مسـار الحلـول السـلمية (اتفاق أوسـلو)، تلاها هجـوم القاعدة على مركز التجارة العالمـي ووزارة الدفاع الأمريكية (2001) وارتداداتـه المدمـرة على المنطقـة العربية تحـت عنوان "الحـرب على الإرهاب"، بداية من احتلال العراق عام 2003 الذي أدى إلى انهيار الدولة مؤسساتها وأطلق العنان للتفتت المجتمعي على أسـاس سـياسي مذهبي وطائفي وقومي وإثني، وتسـارع نمو الحركات الإسلاميـة المتطرفة وصولًا إلى ولادة تنظيم "داعش" وسـيطرته على مساحات واسعة في العراق وسـوريا. كما تحول الصراع الإقليمي مع فاعلين آخريـن (إيران، تركيـا، إسرائيل...الخ) إلى العنصر الحاسـم في تحديـد السياسـات الخارجيـة والداخليـة والتحالفات في مختلف بلدان المنطقة، وطغى على الديناميات السياسـية الداخليـة وتحكم بها.

بـرزت التوتـرات والصراعـات في العديـد من البلـدان مثل السـودان في دارفور عـام 2003، وصراعات على السـلطة في الجزائـر إلى ما بعـد العشريـة السـوداء (1992-2002)، وحـروب صعدة في اليمـن بين الجيش اليـمني والحوثيين ما بين 2004-2008، بالإضافة لاسـتمرار الاحتلال والصراع في فلسطين وانقسام الفلسـطينيين بين حماس ومنظمة التحرير وغزة والضفة الغربية عام 2007 والحصار الإسرائيلي لغزة، والصراع الانقسـامي الذي نشـأ في لبنـان مع اغتيال رفيق الحريري وانسحاب القوات السورية منه عام 2005... الـخ، والحـرب في سـوريا التي تحولت إلى ما يشـبه الحرب العالمية المصغرة بفعل تعدد القـوى العالمية والإقليمية المشـاركة فيها، والقائمة تطول.

منذ نهاية الحـرب الباردة، هيمن نمـوذج اقتصادي وحيد على العالم. اتبعت بلدان المنطقة العربية هذا النموذج مع التمسـك بالدولة التسـلطية في معظمها. وبينما استفادت الدول النفطيـة الغنية من ارتفاع أسـعار النفط بالرغم من تقلبات الأسـعار، كانت الدول المتوسـطة الدخل تعاني من عدم اسـتقرار النمو وارتفـاع المديونيـة والعجز عن خلق الوظائف للشـباب في هرم سكاني شـاب ومتطلب، وتدهور التعليم والصحة والخدمات. أما الـدول الأكثر فقرًا أو التي تعاني من حروب واحـتلال، فقد كانت تزداد فقـرًا وانهيارًا. كما كانت معدلات الفسـاد عالية في الغالبية الساحقة من البلـدان، وقلـة منها نجـت من أزمـات ماليـة واقتصادية حادة.

في هذا السـياق، قامت ثـورات الربيع العـربي في أواخر عام 2010 وكانت تحمل الكثير من الأحلام التي عبر عنها جمهور واسـع من فئات الشباب وبمشـاركة غير مسبوقة للنساء. عبرت هـذه الفئات عن توقهـا للحرية ورغبتهـا في العيش بكرامة ومحاربة الفسـاد وتحسين فـرص العمل والتقدم

والتطور والعدالة الاجتماعية الغائبة. واكتشف الجميع أن تكاتف الأنظمة القائمة وبنية أنظمة التسلط اقوى مما كانت يتوقعون. وبالإجمال أعيد إنتاج أنظمة التسلط بالقمع وبالانقسامات الداخلية والحروب الأهلية أو التدخلات الخارجية أو استعادة المبادرة من قبل النظام القديم: وقد حصل ذلك سواء في تونس (مهد الربيع العربي) أو مصر أو ليبيا أو سوريا أو البحرين أو السودان أو اليمن... الخ. جرى إجهاض محاولات الإصلاح في كل هذه البلدان، وفضّل الحكام وقوى الثورة المضادة تدمير المجتمع وإشعال الحروب الأهلية على التسليم بالدخول في مسار تحول ديمقراطي حقيقي استجابة للمطلب الواحد لثورات الربيع العربي المتمثل في قيام "دولة مدنية ديمقراطية حديثة"، تحقق الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية.

إلا أن الأكثر خطورة تأثيرا كان انتشار العنف والقتل والتدمير والتهجير والنزوح من أماكن القتال، المترافق مع تنامي صراع المحاور المحلية والإقليمية والدولية، وفقدان الدول والأنظمة للهامش الضيق من الاستقلالية الذي يتيح لها التحكم في إدارة البلاد والمجتمع. فقد بات العامل الجيو- سياسي مهيمنًا بعد دخول لاعبين كبار على الخط في السياسات الكلية وفي التفاصيل الميدانية العسكرية والسياسية (الولايات المتحدة، إسرائيل، تركيا، إيران، على وجه الخصوص، مع دور متفاوت لبعض دول الخليج العربي في هذا البلد أو ذاك دعما لفريق أو آخر)، وترافق ذلك مع تنامي دور الفاعلين غير الدولتيين والميليشيات على اختلافها، وفقدت الأطراف المحلية، بما فيه الحكومات الضعيفة، قدرتها على تحديد مسار تطور بلدانها.

هذا العنف التدميري للبشر وأماكن عيشهم وصل إلى ذروته في الهجوم الإسرائيلي المدمر على غزة ردًا على هجوم حماس في السابع من أكتوبر 2023، وتطور القتال ليشمل لبنان وسوريا واليمن وإيران، وسط دعم أو تواطؤ عالمي وإقليمي وصولًا إلى دخول الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة ومشاركتها في قصف إيران، وهي التي كانت تدعم إسرائيل بالسلاح والذخيرة والمعلومات منذ اليوم الأول من المعارك في غزة[10]. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، انهار نظام الأسد خلال هجوم واسع شنته قوات هيئة تحرير الشام، بدعم أساسي من الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا، ونشأ نظام انتقالي ما زال يبحث عن طريقه. ويعتبر انهيار نظام الأسد حدثا بالغ الأهمية بالنسبة إلى التوازنات الإقليمية، والعالمية استطرادًا.

يمكن تلخيص النتيجة الإجمالية لهذه التطورات بدخول المشرق العربي خصوصًا، وكل المنطقة العربية التي بان عجزها عن التأثير، في واحدة من أكثر الأزمات عمقًا وشمولًا، بما في ذلك الأزمات الإنسانية الناجمة عن الحروب، مع بقاء المخاطر بتجدد الحروب في المستقبل القريب والمتوسط بما فيه حروب المياه (النيل مثلا) أو حروب الطاقة (حقول النفط والغاز غير المستثمرة بعد). لقد أُضعفت العديد من الدول بالحروب أو بالديون والأزمات المالية؛ وهنا الدور السياسي المستقبلي للدول النفطية، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تلحظ الحلول التي تُرسم للمنطقة مثل هذا الدور، مع أولوية الدور التمويلي لهذه الدول في خطط إعادة الإعمار والاستثمار فيه وفي استعادة النمو الاقتصادي في فترة ما بعد النزاع. وهذا يجعل منه محورًا فاعلا في المنطقة العربية، مع تصاعد الدور الإسرائيلي ومنافسه التركي إقليميًا، وارتفاع منسوب هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

المحور الثالث: أبرز تحديات التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية

كأن المنطقة العربية تعيش في زمن دائري لا يتحرك إلى الأمام، فبعد مرور 30 عامًا على إعلان كوبنهاغن الذي دعا إلى القضاء على الفقر، وإلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتعزيز الاندماج الاجتماعي، ما زالت التحديات هي نفسها؛ لا بل إن المنطقة العربية تعيش أسوأ حالاتها من حيث تفاوت الدخل وسوء توزيع الثروة واللامساواة، بالإضافة إلى استمرار التسلط وغياب الديمقراطية وانتشار العمل غير النظامي، واستفحال الحروب والعنف. ويجري ذلك في ظل تنامي الاحتباس الحراري والتدهور البيئ، لاسيما نقص المياه والغذاء. ويعاني قسم كبير من السكان من سوء وتراجع الخدمات وتنامي الفجوة التكنولوجية والرقمية واتساع المديونية وارتفاعها مما يهدد بانهيارات مالية في ظل أزمات إنسانية غير مسبوقة، وبارتفاع مستويات التهجير والنزوح والتدمير للبنية التحتية الهشة وللهياكل الأساسية للاقتصادات وغياب الأطر العملانية للتنسيق والدعم والتكامل الاقتصادي إقليميًا. ولا بد من التذكير باستمرار قضية اللامساواة بين الجنسين وانتهاك حقوق المرأة بأشكال قديمة ومتجددة. ورغم وجود تفاوت في النمو وفي الثروة بين بلدان المنطقة، ووجود مؤشرات لتقدم نسبي في بعض البلدان على مستوى التعليم (تقدم كمي أكثر مما هو نوعي) والخدمات الصحية، فإن تأثيرهما محدود ولا يغير في الصورة الكلية لمحصلة التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية ككل. وهذا يعود بنا إلى التركيز على التحديات البنيوية لا الطارئة فقط، لفهم هذا الجمود والتعطل على صعيد التنمية بشكل عام، والتنمية الاجتماعية على وجه التحديد.

1. التحديات الاقتصادية:

أ- نموذج اقتصادي واحد وتفاوتات كبيرة

انتهى نقاش السبعينات بين التيارات السياسية وخيارات الحكومات بصدد أفضل النماذج التنموية لتقدم بلدان المنطقة منذ سنوات طويلة، لاسيما بعد انهيار نظام الثنائية القطبية، لا بل قبل ذلك بعقد من الزمن. لقد هيمن النموذج النيوليبرالي، وهو لم يقلص التفاوتات بين مجموعات الدول بل زادها على غرار ما حصل عالميا. ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية: بحسب بيانات صندوق النقد الدولي في عام 2019 أنتجت الدول الست في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، التي تضم 14% فقط من سكان العالم العربي، حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة[11]. في المقابل، أنتجت البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، التي تضم ثلث سكان المنطقة، 15% فقط؛ وأنتجت البلدان ذات الدخل المتوسط 25%. يعكس هذا التوزيع التفاوت في النمو والدخل والثروة بين دول المنطقة، كما يعكس أيضا الاعتماد الكبير على عائد النفط والغاز الذي يشكل الحجم الأكبر من الاقتصاد الإقليمي. مِثل هذا الاقتصاد، الريعي في نهاية المطاف، هو دائمًا عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، كما أنه لا يشجع على التنمية الاقتصادية المتكاملة أفقيًا على الصعيد الوطني، ولا التكامل الإقليمي الراسخ. وتقتصر مساهمة الصناعات التحويلية على نحو 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة.

ب- ارتفاع المديونية والأزمات المالية

تبيّن البيانات المتاحة ارتفاعًا في الدين العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الكثير من الدول العربية عام 2024، في نسب تتراوح بين أقصاها في السودان (272% من الناتج المحلي)، ولبنان (164%) والبحرين (141%)، إلى أدناها في السعودية (30%) وموريتانيا (40% من الناتج المحلي). ولقد وصل الدين العام الإجمالي للدول العربية إلى حوالي 1.5 تريليون دولار عام 2023 حسب تقرير الإسكوا[12]، وهو ما يشكل 44% من مجموع الناتج المحلي لهذه البلدان. ومن نافل القول أن ارتفاع خدمة الدين العام تشكّل ضغطًا على موازنات هذه الدول وتخفّض الإنفاق على الخدمات والتنمية الاجتماعية.

ج- ضعف التكامل الاقتصادي الإقليمي

على الرغم من تصاعد الخطاب الداعي إلى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، فهو غالبًا ما يترافق مع ازدياد الارتباط بالاقتصاد العالمي، مقابل تراجع العلاقات الاقتصادية البينية داخل المنطقة. فنسبة التجارة بين الدول العربية من إجمالي الحركة التجارية منخفضة ولم تتجاوز 12.9% من إجمالي التجارة عام 2019، في حين بلغت التجارة مع الاتحاد الأوروبي 14.9% للعام نفسه. أما التجارة بين البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي فكانت فقط 2.4% من إجمالي التجارة، وهو أحد أدنى مستويات التكامل التجاري في العالم. ولا يزال الاستثمار المباشر بين دول المنطقة منخفضًا أيضًا على الرغم من مجموعة متنوعة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية والإقليمية ومعاهدات الاستثمار الثنائية، وتقتصر الاستثمارات العربية غالبًا على المشاريع العقارية الضخمة[13]. أما حالة عدم الاستقرار والحروب المندلعة والتهريب على أنواعه وسيطرة الأولوية الأمنية والعقل الأمني، فقد زاد من وضع العوائق وحتى الإغلاق التام أحيانا.

2. التحديات الاجتماعية

أ- ارتفاع معدلات البطالة

تشير معظم التقديرات إلى ارتفاع معدل البطالة في المنطقة ليبلغ 9.8% عام 2024. وهي نسبة عالية قياسًا إلى المعدلات العالمية على الرغم من محدودية دلالة تعريف البطالة حسب التعريف الدولي. هذه النسبة هي محصلة تأثير عوامل مختلفة مثل عدم الاستقرار السياسي، والحروب، وكذلك الأزمات المالية والاقتصادية، وتشوهات الاقتصادات الوطنية وغلبة الطابع الريعي، والضغوط الديموغرافية...الخ. والأهم، فإن المنطقة العربية تحتل المرتبة الأولى عالميا في معدلات بطالة الشباب حيث بلغت حوالي 24% عام 2023 حسب تقرير منظمة العمل الدولية [14]. كما أن معدلات بطالة النساء اعلى منها بالنسبة إلى الرجال، وتبقى مشاركة المرأة كنسبة من القوى العاملة الأقل عالميًا (19% مقابل 47% عام 2022[15]) . كما بلغت نسبة العمل غير النظامي حوالي 85% في دول أفريقيا الشمالية، وهي تقارب أو تزيد عن 60% في الدول العربية الأخرى[16].

ب- التعليم

يشير تقرير التنمية البشرية (العالمي) إلى أن عام 2024 سجّل الانخفاض الأكبر منذ عام 1990 في التقدم المتعلق بمستوى التنمية البشرية في جميع مناطق العالم، وبالأخص المنطقة العربية. كما أظهر التقرير، تفقد المنطقة العربية الكثير من كفاءاتها الرقمية؛ بسبب هجرة المواهب إلى مراكز التكنولوجيا العالمية وهو ما يساهم في اختلال التوازن لصالح هذه الدول[17] . وبفعل تأثير جائحة كوفيد19-، وكذلك تأثير الحروب والنزوح والتهجير، فقد ملايين الأطفال فترات وسنوات تعليمية في بعض دول المنطقة العربية. كما تم تدمير البنية التحتية التعليمية في بعض الدول كفلسطين وسوريا ولبنان واليمن

وليبيا والعراق، من مدارس وجامعات ومعاهد ومختبرات، وستحتاج هذه الدول إلى وقت لاستعادتها، مما سيكون له انعكاسات طويلة الأمد على التنمية الاجتماعية. وعلى الرغم من التوسع الكمي في التعليم الذي حصل في العقود الأخيرة في المنطقة العربية، إلا أن التعليم ما زال يعاني من تهميش بعض الفئات، كالطلاب في المناطق الفقيرة جدًا ومجتمعات النازحين، الفتيات والأطفال ذوي الإعاقات. كما تتدهور جودة التعليم في العديد من دول المنطقة مما يؤثر على تطور الرأسمال البشري من جهة ويقلص فرص العمل للشباب، ومعالجة التفاوت بين التعليم الرسمي والتعليم الخاص الذي يعمق عدم تكافؤ الفرص واللامساواة[18].

ج- الصحة

بينت نتائج جائحة كوفيد19-، أن الدول العربية عمومًا لم تكن مستعدة بشكل جيد عند بداية تفشي الجائحة، وهو الأمر نفسه الذي حدث للدول الأخرى بما فيه المتقدمة منها. إلا أن النظم الصحية في معظم البلدان العربية-لاسيما كثيرة السكان - كانت تعاني أصلًا من اختلالات هيكلية حيث إنها متخلفة عموما، والموارد المخصصة للصحة قليلة وتراجعت أكثر مع اعتماد سياسات التقشف مع التكيف الهيكلي والخصخصة، إضافة إلى محدودية أنظمة التأمين الصحي. كما أنها بشكل عام تعطي الأولوية للعلاج على حساب الوقاية والرعاية الصحية الأولية، ولا تأخذ بعين الاعتبار المحددات الاجتماعية للصحة[19].

من جهة أخرى، تسببت سنوات من الصراع في الدول المتأثرة بالحروب بتدمير البنية التحتية وانتشار الفوضى في الأنظمة الصحية. وتعاني النظم والخدمات الصحية في العديد من الدول من نقص التمويل والكادر الصحي المدرب، من أطباء وممرضين وفنيين، ونقصًا في معدّات الرعاية الأولية كرعاية الأم والطفولة، وهي قد انهارت في الدول التي تعرضت للقتال والعنف والتدمير[20]. أما بالنسبة للتغطية الصحية، فيلاحظ التفاوت الكبير بين الدول الغنية والدول المتوسطة الدخل والدول المنخفضة الدخل.

د-الحماية الاجتماعية

التحدي الأبرز الذي يكثّف التحديات الاجتماعية التي أوردناها سابقًا هو عدم كفاية وشمولية نظم الحماية الاجتماعية. وهذا يتضمن السياسات والبرامج والتمويل. وحسب منظمة العمل الدولية، تنفق الدول العربية في المتوسط حوالي 2.5% فقط من الناتج المحلي الإجمالي على الحماية الاجتماعية مقارنة بـ12.9% كمتوسط عالمي، وهو كذلك أقل من معظم الدول النامية الأخرى[21]. وقد قُدّرت منظمة العمل الدولية نسبة السكان المشمولين بتغطية فعالة واحدة على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية في بلدان المنطقة العربية بحوالي 40%، مع الملاحظة بأن مكونات هامة جدًا من الحماية الاجتماعية ضعيفة أو غائبة مثل التأمين ضد البطالة في العديد من الدول؛ وتستبعد أيضًا العمال غير النظاميين بمن فيهم العاملين لحسابهم الخاص والعمال الأجانب ذوي المهارات المتدنية المستوى واللاجئين العاملين، وسكان الريف الأكثر عرضة للفقر والحرمان[22]. وغالبًا ما تكون أنظمة الحماية الاجتماعية مجزأة وبرامجها غير منسقة والشفافية ضعيفة والرقابة أكثر ضعفًا. ومن أبرز مشكلات الحماية الاجتماعية أيضا، نقص التمويل والاعتماد على القروض والمساعدات من المصادر الدولية عوضا عن المصادر الداخلية، سواء من خلال مساهمات أصحاب العمل، أو من خلال الضرائب.

هـ - المساواة بين الجنسين

تعتبر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من كافة حقوقها الإنسانية ومن المشاركة الفعالة على مختلف المستويات من القضايا والتحديات المهمة وغير المحلولة. فالمنطقة العربية في أسفل الترتيب العالمي لجهة المشاركة الاقتصادية للنساء (19%) رغم التوسع الكبير في تعليم الفتيات والنساء؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى مشاركة النساء في مؤسسات السلطة ومراكز القرار (18%)، مع الإشارة إلى الطابع الشكلي غالبا لهذه المشاركة بحكم طبيعة النظم السياسية في بلدان المنطقة. ولايزال الإجحاف في القانون يميّز ضد المرأة في العمل والأجور والأسرة والطلاق والحضانة والإرث، ولا يزال العنف، بما في العنف الاسري والتحرش، ممارسًا على نطاق واسع في المجتمعات، لاسيما تلك تعاني من الحروب، حيث يُستخدم العنف المباشر بما ذلك الاغتصاب كسلاح حرب. وتجتمع أسباب عالمية مع أسباب أخرى لها طابع محلي نابعة من الأيديولوجيات السائدة وتأويل العادات والتقاليد والعقائد الدينية من منظور ذكوري في تفاقم هذه الممارسات[23].

3. التحديات السياسية

بعـد مـرور أكثر من عقـد ونصف مـن الزمـن على ثورات الربيع العـربي والثورات المضادة، لم يتـمّ تحقيق التغييرات التي طالبت بها الشعوب. وفي الكثير من الحالات، استعادت الأنظمة الحاكمة سـيطرتها وأعادت بناء أشـكال التسلطية المعتـادة. وقد حصل أن اسـتجابت بعـض دول المنطقة للمطالب من خلال إجراء إصلاحات جزئية أو شكلية لتبديد المخـاوف التي تنتـاب الشريحة الشـبابية على نحو خاص، وقد تـمّ تقديـم بعض التنـازلات وسـط اعتبار الاسـتقرار الأولوية باعتبارها شرطًا مسـبقًا للازدهـار الاقتصادي. غير أن دعـوات الإصلاح السـياسي لا تزال قائمـة، كما تبين في الحراك الشـعبي في الجزائر والعراق ولبنان والسودان عامي 2018/2019، وفي تحركات متفرقة في مختلف البلدان لاسيما مـن خلال احتجاجـات فئـات اجتماعية مهمشـة أو من خلال حراكات لها طابع شـبابي (المغرب عام 2025). ويبين ذلك أن التدابير الجزئية والإصلاحات الشـكلية التي أدرجت لامتصاص مطالب الحركات الاحتجاجية ليست سوى تدابير مؤقتة سرعان ما سـتنفجر وبشـكل أكثر عنفـا مل لم تتم معالجة الأمور بشـكل جذري.

وفي أماكـن أخـرى مـن المنطقة، اسـتمرت الحـروب و/أو الصراعـات على السـلطة بدرجـات متفاوتـة. وصحيح أن المنطقـة تضـم 5.5% فقـط من سـكان العالـم، لكن أكثر مـن 45% في المئـة مـن النـازحين حـول العالـم و58% مـن اللاجـئين كانـوا مـن المنطقـة عـام 2018[24]. يُذكـر أن الأزمـات والنزاعـات السـائدة، تعـزى جزئيًا إلى مشكلات سياسية داخلية من غياب أو تقييد للديمقراطية وضعف المؤسسـات وحقوق الإنسـان، والفساد، وغياب دولة القانون، ومحاصرة الفضاء المـدني والحريات العامة والخاصة[25].

وحسب اسـتطلاع رأي للمركز العربي للأبحاث والسياسات في واشـنطن، ما انفك عدد كبير من شـعوب الدول العربية يطالب بمزيـد من الحقوق والكرامـة والعدالة الاجتماعية والاقتصاديـة، فضلًا عـن مطالبتهـم بالحدّ من الفسـاد. واختـار 16% مـن المسـتطلعين ضمـن المـؤشر العربي لعامـي 2019-2020 أولويـات الإصلاحـات المرتبطة بأداء الحكومة وسياسـاتها، على غرار ضعف الخدمـات العامة، والفسـاد المالي والإداري، والحاجة إلى مساءلة الحكومات والمسؤولين. وكشـفت مقابلات أُجريت في 13 دولة عربية بين عامي 2019 و2020 مسـتوى ثقة منخفضًا بالسلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية، حيث سجل أدنى مستوى ثقة بالمجالس التشريعيـة التمثيلية.[26]

في حين أن البارومتر العربي أورد في تقرير لعام 2019 شـمل 12 دولة عربية أن 21% من المسـتطلعين كانوا غير راضين أبدًا عن أداء حكوماتهم الحالية، و30% لا يثقون بها. وتجدر الملاحظة أن نسـبة الرضا عـن أداء الحكومة لـم تتجاوز 50% في أي دولة منذ بدء الاستطلاع عامي 2006-2007.[27] فغيـاب أو ضعـف الديمقراطيـة وقمـع الحريـات العامة والخاصة، والفسـاد، هـي المعيقـات الأكثر اهمية للتنمية الاجتماعية.

القسم الثاني:

برنامج عمل كوبنهاغن بعد ثلاثة عقود

" نُقرّ بأن شعوب العالم قد أظهرت، بطرق مختلفة، حاجةً مُلِحّـةً لمعالجة المشـاكل الاجتماعية العميقة، لا سـيما الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي، التي تُؤثّر على كل بلد. ومهمّتنا هي معالجة أسـبابها الهيكلية الجذرية وعواقبها الوخيمـة، من أجل الحدّ من عدم اليـقين وانعدام الأمن في حياة الناس"

إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، 1995

تمهيـد

واجه هذا الإقـرار في العقود الثلاثة المنصرمـة تحديًا قاتلًا وهو استمرار هيمنة السياسات النيوليبرالية، التي افترضت، وما زالت تفترض، أن الإصلاحات السياسـية الموجهة نحو تحرير السـوق ورفع القيود عن الاسـتثمارات، من شأنهما تحفيز النمـو الاقتصادي والحد من الفقر في نهاية المطاف. وأصبحت برامج التكيف الهيكلي توصي دوما بخفض الإنفاق العام الذي يطـال، فعليًـا، القطاعات الاجتماعيـة المهمة كالصحة والتعليـم والحماية الاجتماعيـة، وأصبحت هذه البرامج شرطًا أساسـيا للتأهل للتعاون الاقتصادي العالمي. وتم تجاهـل التكاليف البشرية والاجتماعيـة لهذه التدابير، أو اعتبارها ثمنًا ضروريًا لتحقيق مكاسـب اقتصادية طويلة الأجـل. كيـف إذن يكون الإنسـان هو الأسـاس في التنمية وكيـف تُوجه الاقتصـادات، وخصوصا في البلـدان التي هي بحاجة ماسـة للتنمية، لتلبيـة الاحتياجات الإنسـانية، كما هو منصوص عليه في الفقرة 26 مـن إعلان كوبنهاغن؟[28]

شـددت نتائج القمـة في كوبنهاغـن عـام 1995 أن التنمية الاجتماعية تـأتي في المرتبـة الأولى قبل النمـو الاقتصادي، وذلـك خلافًـا للتيـار السـائد. واعـتبرت أن أهميـة النمو الاقتصـادي تكمـن في مـدى دعمـه للتنميـة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، ومـدى قدرته على تحقيق "الازدهار" في انسـجام مع العدالـة الاجتماعية والحفـاظ على البيئة وفق المعنى الوارد في أجندة 2030. وأنه يجب أن يتجسـد هذا الجهد في سياسـات واستراتيجيات لها طابع شـامل لا مجزأ، وتوجيه الأهداف والأولويات نحـو رفاهية المجتمع بكل مكوناته.

تتناول الأقسـام التالي تباعات المحاور الموضوعاتية الثلاثة لقمـة التنميـة الاجتماعيـة، أي الفقر، والبطالـة، والتفكك الاجتماعي.

المحور الأول: الفقر واللامساواة

تضمـن برنامـج كوبنهاغـن 95 مقاربة متقدمـة للفقر بما هو ظاهرة متعـددة الأبعاد، ومقاربة متقدمة للسياسـات والإجـراءات الضروريـة للقضـاء عليـه، مقارنة بمـا كانت تتضمنـه الأدبيـات الأخـرى في حينـه. إن الفقـر، بمـا هو خصائص عيش محسوسة للأسر الفقيرة، يشمل ما يتجاوز الدخـل (على أهميته الكبيرة) ليتجلى في تدهور المسـتوى التعليمي والصحة وشروط السـكن والتغذية والقدرة على مواجهة الصدمات والاستبعاد وضعف المشاركة في الحياة العامة...الخ؛ وهو ما يطرح ضرورة تغيير المفاهيم وأساليب القياس السـائدة، لاسـيما خط الفقر المدقع الدولي الذي يصـدره البنك الدولي.

ما يميز هـذه المقاربة هو طابعها المتكامـل افقيًا (تغطية مختلف أبعـاد الفقر وتجلياته في الحيـاة الفعلية)، وعموديًا (لحـظ البعـد الدولي/العالمـي للفقر، إضافـة إلى التصدي لأسـبابه الهيكلية أي عملية الإفقار، ومعالجة جذور الفقر). إلا أن المسار المتحقق اعتمد منذ مطلع الثمانينات وجهة قـاصرة ومختلفة عمـا جـاء في برنامـج القمة، بـدءًا من المفاهيم إلى وسـائل القياس والسياسـات، حيـث أُوكلت مهمة مكافحـة الفقر بالدرجـة الأولى إلى البنك الدولي مع بعض المنافسـة من قبل برنامج الأمـم المتحدة الإنمائي الذي كانـت مقاربته أكثر فعالية في بعـض الفترات مما هي عليه في فترات أخرى.

يلخـص هـذا التقييم الصادر عـن المقرر الخـاص المعني بالفقـر المدقـع وحقـوق الإنسـان فيليـب ألسـتون[29] واقع مكافحة الفقر عالميا:

"يؤدي تركيز المجتمع الدولي المطلق على خط الفقر الدولي المعيب المعتمد من البنك الدولي إلى قياس خاطئ للتقدم المحرز في مجال القضاء على الفقر، ومردّ ذلك هو الاستناد إلى مستوى كفاف بائس بدلا من الاستناد-ولو في حدود دنيا-إلى مستوى معيشي مناسب. ويصبّ هذا النهج بدوره في تمهيد الطريق للادعاءات المبالغ فيها إلى حد كبير بشأن القضاء الوشيك على الفقر المدقع، كما يقلل من شأن حال الإفقار الخطيرة التي لا يزال يعيشها بلايين الناس... وإذ يظل الفقر مسألة خيار سياسي، فالقضاء عليه لن يتسنى إلا بما يلي: (أ) مراجعة تصور العلاقة بين النمو والقضاء على الفقر؛ (ب) معالجة مسألة التفاوتات وتبني مبدأ إعادة توزيع الدخل؛ (ج) تعزيز العدالة الضريبية؛ (د) تنفيذ الحماية الاجتماعية الشاملة؛ (هـ) جعل الدور الحكومي في صلب العملية؛ (و) تبني الحكامة التشاركية؛ (ز) تكييف قياس الفقر على الصعيد الدولي."

يعني هذا النقد أن السنوات التي تلت انعقاد قمة التنمية الاجتماعية لم تشهد تقدما نوعيًا ومستدامًا في القضاء على الفقر كما كان يفترض. وقد جرت بعض المحاولات أو التحسينات على المفاهيم والسياسات والأدوات في السنوات القليلة الأخيرة. إلا أن ذلك لم يكن كافيًا، ولم يتابع من قبل أصحابه ليصل إلى المستوى المتناسب مع متطلبات تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الفقر.

فقد بقيت سياسات مكافحة الفقر على حالها لجهة تخصيص الفقراء كفئة بسياسات خاصة بهم، بدل اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية كلية تؤدي إلى كبح ديناميات الافقار. كما أن النقد الموجه لمقاربة شبكات الأمان الاجتماعي لم يؤد إلى تغيير المقاربة حتى بعد جائحة كورونا. أما الموجة التي توسعت بعد الجائحة في موضوع الحماية الاجتماعية، فهي في جوهرها غالبًا عملية توسيع كمية لشبكات الأمان الاجتماعي السابقة، والدعوات إلى إنشاء أو تحسين أنظمة الحماية الاجتماعية تُقدّم مرة أخرى بصفتها برنامجًا قائما بذاته مع التركيز على التقنيات والتمويل، بدل أن تُعتبر الحماية الاجتماعية حقًا من حقوق الإنسان للجميع ولا تختص بالفقراء وحدهم. كما لا بد من إدراجها في إطار السياسات الاجتماعية الكلية، لا اختزال هذه الأخيرة كلها في الحماية الاجتماعية بمعزل عن أي إصلاح هيكلي للنظامين الاقتصادي والاجتماعي (والسياسي استطرادًا، فالحوكمة وآليات المحاسبة والمساءلة أمور ضرورية لتقويم السياسات وتصويبها).

يمكن تلخيص التوجهات المستقبلية الأكثر أهمية بالنسبة لهدف القضاء على الفقر، والتي يفترض للقمة الجديد للتنمية الاجتماعية أن تبحثها وتقرها، بما يلي:

1. اعتماد مقاربة جديدة لظاهرة الفقر، تربط بشكل عضوي بين الفقر واللامساواة التي هي دينامية استقطاب اجتماعي مولدة للفقر وعملية إفقار متوسعة لفئات واسعة من المجتمع؛ والتأكيد على مقاربة الفقر بما هو ظاهرة نسبية ومطلقة في آن[30]؛
2. تجاوز تعريف الفقر المدقع وإعطاء أولوية لمفهوم الفقر النسبي، ولمفهوم نوعية الحياة، وابتكار ما يلزم من مفاهيم وسياسات وأدوات عمل متناسبة مع ذلك؛ كما لا بد تجاوز التعامل مع الفقر كظاهرة اقتصادية وإحصائية أساسًا، والعودة إلى المفهوم الاجتماعي والتاريخي النوعي والتشاركي للفقر وطرق دراسته وقياسه؛
3. الإقلاع عن تكليف لجان جديدة لدراسة قياسات جديدة للفقر واللامساواة، فقد أنتج الباحثون المستقلون ومراكز الأبحاث ما يكفي من الأدوات التي بات من الضروري اعتمادها وإدماجها في صناعة القرار وفي رسم السياسات[31]؛
4. التأكيد على البعد العالمي للفقر، إلى جانب البعد الوطني، والتأكيد على أن الإفقار عملية دينامية تولدها السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية الكلية، وأنه لا يمكن القضاء على الفقر وكبح اللامساواة خارج إصلاح حقيقي للنظام الاقتصادي في وجهة جعل تحقيق العدالة الاجتماعية، لا الربح، هدفه الأسمى، وفي وجهة تعزيز الديمقراطية والمشاركة للجميع؛
5. مراجعة التوجه السائد في التيار الرئيسي حاليًا بعد جائحة كوفيد19- في موضوع الحماية الاجتماعية، واعتبارها حقا للجميع دون استثناء، وتصميم نظم الحماية الاجتماعية على أساس منظور الحقوق والتغطية الكلية، واعتبارها مكونا في سياسات التنمية الاجتماعية الوطنية لا برنامجًا مستقلا أو معزولًا عنها.

المحـور الثـاني: توسـيع العمالـة المنتجة والحـد مـن البطالة

يمكـن تلخيص الغايـات النهائيـة المترابطـة التي يحددها برنامـج عمـل كوبنهاغن هنـا على النحـو التالي:

1. التوجـه نحـو العمالـة الكاملـة، ورفض الفكـرة التي تـرى في البطالـة أمـرًا طبيعيًـا، لا بـل مرغوبًـا به من منظور النظـام الاقتصادي القائم أساسًـا على تعظيم الربح والإنتاج ومرونة سـوق العمل حسـب المذهب النيوليبرالي السـائد؛
2. لا بـد أن تكون هـذه العمالـة (الكاملـة) منتجة، أي أنهـا تنشـغل في إنتاج ما هـو مفيد للمجتمـع وما له قيمة اقتصاديـة واجتماعية في آن. ويرتبـط ذلك أيضا بنظرة أكثر اتسـاعًا إلى مفهـوم العمـل المنتج خلافًا للتعريـف الـذي يقصر العمـل المنتج عـلى العمل في السـوق حصرًا؛
3. إن أحد معاييـر النجاح الاقتصادي الأكـثر أهمية هي التوسـع في توفير فرص العمـل أكثر مما هـو تعظيم الإنتاجية والأرباح على حساب العمل. ولا بد أن تستوفي شروط العمل ومواصفاته متطلبات العمل اللائق كما تحددها منظمـة العمل الدولية.

تصب الأهـداف السياسـاتية كلها التي ينـص عليها برنامج العمل في صالـح تحقيق العدالـة الاجتماعية والمسـاواة وضمـان وضـع حقـوق الفئـات الأكثر ضعفًـا في أولويـة الاهتمـام. بذلـك، تكون الوجهة التي سـار فيهـا الاقتصاد العالمي والاقتصادات الوطنية منذ الثمانينات مخالفة لهذه التوجهـات، لا بل أنها ذهبـت في الاتجاه المعاكـس تمامًا. لقد استمر اعتماد السياسـات النيوليبرالية بعد قمة 1995 في مـا يتعلـق بالعمـل، في حين أن تحقيق أهـداف التنمية الاجتماعيـة يتطلب التحول إلى سياسـات بديلـة على أكثر مسـتوى على النحو الـوارد تباعًا.

1. تنظيم سوق العمل

1. في الممارسـة المتحققة: تروج التوجهات النيوليبرالية لمفهـوم "مرونة العمل" التي تتضمن "تحرير" سـوق العمل مـن القيود القانونيـة التي تضمن اسـتمرارية العقـود وتحقق توازنًا نسـبيًا في العلاقـة بين صاحب العمـل والعامـل، وأدت إلى توسـع غـير مسـبوق في العمل غـير النظامي (غـير المهيكل)، وغـير المصرح عنه، والمؤقت، والهـش والمنخفض الاجر. من جهة أخـرى، كان ضرب الحركـة النقابية مـن أهم مكونات السياسـات النيوليبرالية.
2. في عناصر سياسـة بديلة: محور الاهتمام الأكثر أهمية هنا هو "العمل غير النظامـي" والعناصر التي يجب أن تولي الأهمية في هـذا المجال هي التالية:
   - التصريـح عـن كل العاملين وشـمولهم بالحماية دون اسـتثناء، باعتبار ذلـك حقًا من حقوق الإنسـان؛
   - توفـير بيئة اقتصاديـة وتشريعية كليـة (ماكروية) مسـاعدة لأصحاب المشـاريع الصغيرة والعائلية غـير النظامية، من خلال تقييم وتشـجيع وتنظيم قطاعـات الاقتصاد الاجتماعي، واقتصـاد الرعاية، والاقتصاد التضامني-التعاوني،
   - رفـع مسـتوى أجـور أو مداخيـل العاملـين غير النظاميين من خلال سياسات متكاملة وتدخلات هادفـة مكملة لها؛
   - التأكيـد عـلى تطويـر قوانـين جديـدة، وتوسـيع نطاق تفسـير وانطباق القوانـين القائمة، بحيث لا تسـتثني أي فئة من فئـات العاملـين من ضمان الحد الأدنى من الأمان الوظيفي واسـتمرارية عقد العمل المنظم قانونيًـا أو القائـم واقعيًا، وترتيب التزامـات عـلى كل أنواع علاقـات العمل حتى غير المسجل منها؛
   - إعـادة النظـر في مقاربة القطاع غـير المهيكل من منظـور تسـجيل المؤسسـات بهـدف اسـتيفاء الرسـوم والضرائب منها، والاسـتعاضة عن ذلك بنظم ضريبية تصاعدية، ومكافحة التهرب الضريبي مـن قبـل أصحـاب الـثروات الكبـيرة والشركات العالمية ومكافحـة الجنّات الضريبيـة، والتعامل مـع القطاع غـير المهيـكل الصغـير والعائلي من منظور الاقتصـاد الاجتماعي.

2. العمالة المهاجرة

1. في الممارسة المتحققة: تشجّع التوجهات الاقتصادية منذ الثمانينات على إحلال العمل الهش وغير النظامي محل العمـل النظامي والمعياري الـذي كان معتمدا في "دولة الرعاية". والعمل الهش حرر أصحاب العمل من التزاماتهـم بموجبات العمل اللائـق، مما أدى إلى تراجع أوضاع العمال والتسـبب بموجـات من هجرة الشـباب والقـوى العاملـة. ترافـق ذلك مؤخـرًا مع تنامـي كره الأجانـب وتحميلهـم مسـؤولية الأزمات الاقتصادية في بلدان الاسـتقبال، إضافة إلى مشـكلات الاندماج الاجتماعي للمهاجرين، وهو ما شكل العنصر الأكثر أهمية في الدعاية السياسـية والانتخابية للتيارات اليمينية الشـعبوية التي توسعت في هذه البلدان. وقد حصلـت تغيرات في تعامل دول الشـمال مـع الهجرة الدوليـة، النظاميـة وغـير النظامية، تميّزت بالتعامل

الأمني مع الهجرة، والتنكّـر للقوانين الدولية ولحقوق العمال المهاجرين وتحولهـا إلى عمليات اتجار بالبشر وشكل من أشـكال العبودية المعاصرة، وفرض قيود انتقائية على هجرة القـوى العاملة.

2. في عنـاصر سياسـة بديلـة: تتمثـل الغايـات البعيـدة للسياسـات المتعلقـة بالعمالة المهاجـرة في تحقيق هدفـين متلازمين:

- الأول هـو توفير الحماية اللازمـة واحترام حقوق العمـال المهاجريـن أثنـاء انتقالهـم وفي وأماكن استقرارهم، وتوفير شروط العمل اللائق لهم أسوة بمواطني البلـد المعني؛
- والثاني هو تحسـين التنمية الاجتماعية وتحسـين شروط العمل في بلدان المصدر بحيث يجري الحدّ مـن عوامل طـرد القـوى العاملة بشـكل قسري نتيجة ظروف العمل والحيـاة الصعبة.

وفي ما يلي بعض من عناصر السياسـات المساعدة في هذا الاتجاه:

- تنظيـم حـوار جنوب-شـمال، وبشـكل خـاص بين ضفتي المتوسـط، من أجـل مراجعة المنهـج الحالي في تنظيم الهجـرة المحكوم باعتبارات أمنية، والتوصل إلى آليات متوازنة بين الجهتين، ملتزمة بحقوق الإنسان والاتفاقيات الدوليـة بخصوص الهجرة.
- تنظيم حوار جنوب-جنوب، وبشكل خاص بين الدول العربية نفسها وبينها وبين الدول الافريقية المجاورة، من أجل التوصل بشـكل مشـترك إلى آليات وهياكل ناظمة للهجـرة البينية والعبور، تكـون متوازنة وتلتزم بحقوق الإنسـان والاتفاقيات الدولية بخصوص الهجرة.
- شمول العمال المهاجرين من مختلف الجنسيات وفي مختلـف البلدان، بلـدان المصدر وبلدان الاسـتقبال، بالحماية القانونية والاجتماعية، وبمعايير العمل اللائق وفقـا للمعايير القانونيـة العالمية والوطنية، وبشـكل متبادل، لاسـيما التصريح والتغطية الصحية والالتزام بالحد الأدنى للأجور، والحـد الأدنى القانوني من الأمان الوظيفي.
- تحسين شروط العمل اللائق في بلدان المصدر، تتضمن الحد الأدنى مـن الأمان الوظيفي والحماية الاجتماعية والقانونيـة، والأجر الكافي، وبما يسـاعد على اسـتبقاء القوى العاملـة في البلد المعني، بمـا في ذلك المناطق الريفية والنائية.
- التشدد في ملاحقة شبكات الاتجار بالبشر، من ضمنها الأطفال والعاملات في الخدمات الجنسـية والعاملات المنزليات، وإلغاء نظام الكفالة حيث لا يزال قائما وكل ما يماثله من أنظمة اسـتغلال متطرفة...الخ.
- التوصل إلى تفاهمات بين الدول، لاسيما الدول النامية والـدول المتقدمـة، في موضـوع ما يسـمى "هجرة الأدمغة" التي تسـتنزف موارد الدولة التي أنفقتها على إعداد هـؤلاء، ثم اسـتقطابهم وحرمـان بلادهم من خدماتهم. ويجب أن تتضمن هذه السياسات إجراءات قانونية وطنية وبين الدول لتنظيم هذه العملية، ومن ضمنها رفع عائد العمل الخاص بهذه الفئات في بلدان المصـدر، وتقليص فجـوة الأجور بين البلـدان الذي يشكل منافسـة غير مشروعة لصالح البلدان الغنية.

3. البطالة بين الأمس واليوم

1. في الممارسـة المتحققـة: حدثت تطـورات كثيرة على طبيعـة العمـل وتنظيـم سـوق العمل عـلى امتداد القـرون والعقود المنصرمـة، وهو مـا يتطلب تكييف النظـرة إلى البطالـة ودلالاتهـا وتعريفهـا وتجلياتهـا وقياسـها بما يتناسـب مع ذلك. إن التعريف التقليدي للبطالـة ضيـق، وهو ما يفسر الإحسـاس العـام بأن أرقـام البطالة الرسـمية أقل ممـا يتوقعـه الناس أو يتحسسـونه. لذلـك، بدأت منظمـة العمـل الدولية والجهات الإحصائية الوطنية استخدام تعريف موسع للبطالـة أكـثر مرونة وواقعيـة، كما يفـسر ذلك تعدد الصفات الملحقـة بها: بطالة صريحـة، بطالة مقنعة، بطالة/عمالة جزئية، بطالة يائسة... الخ. ولا يتعلق الأمر بخصائص فردية لدى افـراد هذه الفئات، بل هو تعبير عـن جوانب هيكليـة وتفضيلات وانحيـازات في النمط الاقتصادي الوطـني والعالمي: مثل تفضيل العمل غير النظامـي والهش، وهو مـا ينتج عنه بطالـة أعلى بين الخريجين الجامعيين؛ واسـتقطاب العمالة المهاجرة وغير النظامية لأنهـا أقل كلفة؛ وصعوبـة الدخول في سوق العمل كما بالنسبة إلى بطالة الشباب؛ واستمرار التمييز ضد النسـاء في العمـل ...الخ.
2. في عناصر سياسة بديلة: لا بد من مقاربة بديلة للبطالة بمعناهـا الموسـع، وللسياسـات المتعلقـة بها نحو تحقيق هدف التشـغيل الكامل. يشـمل ذلـك ما يلي:

- تجاوز مقاربـة البطالة من المنظـور الاقتصادوي لصالح التعامـل مع البطالة من منظـور الاندماج الاجتماعـي، باعتباره آليـة إقصاء وتمييز.
- الاعـتراف بمحدودية مفهـوم البطالـة التقليدي وإعطاء الأولية لخصائص العمل وشروطه، لاسيما أن الحدود بين البطالـة والعمل المؤقت والهش والجـزئي وغـير المحمي وغـير النظامي تشـكل منطقة "رمادية".

- تعميم الحماية الاجتماعيــة على جميع المقيمين بمــا في ذلك مــن هم خارج ســوق العمــل ومن هم عاطلــون عن العمل وفق المفهوم الموســع الجديد، وأن تكون تعويضــات التعطل عن العمل ركنًا أساســيًا في أنظمة التأمين الاجتماعي وأنظمة الحماية الاجتماعية، إلى جانب الإجراءات الهيكلية الأخرى.
- وضع اســتراتيجيات وطنية عامة من أجل التوسع في تعميــم العمــل اللائــق للجميــع، واســتكماله بسياســات وإجراءات إيجابية مخصصة لمعالجة أســباب وتجليات التمييز ضد الشــباب والنســاء وغــير المواطنــين والأشــخاص ذوي الإعاقــة في مجــال العمل.
- مع العولمــة الــتي تجعل مــن العالــم والأقاليم مجــالًا اقتصاديًــا واحــدًا مــن منظور الأســواق التجاريــة والاســتثمارات، لا بد مــن التعامل أيضا مع العمل أو ســوق العمل وتشريعاته وسياساته والبرامــج العملية، باعتبارها ســوق عمــل عالمية وإقليميــة أيضًا.

4. المساواة بين الجنسين في العمل

1. في الممارســة المتحققــة: يكــثر مؤيــدو العولمــة النيوليبراليــة مــن التحــدث عــن تحقيق تقــدم هام المســاواة بين الجنســين باعتبار ذلك من نقاط القوة في نموذجهم. وهذا تبسيط شــديد لمسألة المساواة بين الجنسين في العمل والاقتصاد. يقول تقرير الفجوة الجنوسية العالمي Global Gender Gap Report الصادر عن المنتدى الاقتصــادي العالمي لعام 2024 أن العالــم يحتاج إلى 152 ســنة لتحقيــق التكافؤ بين الجنسين في مجال المشــاركة الاقتصادية. فماذا يعني ذلك سوى الفشــل في تحقيق تقدم حقيقي حتى ذاك المقيّم بمؤشرات كمية تبسيطية؟! لقد حصل تخفيف نسبي لهــذه المقاربــة الذكورية التمييزيــة في العقود الأخيرة بشــكل متفاوت بين الأقاليم والبلدان، وغالبًا تحت ضغط الحركات النســوية والاجتماعية وناشطي حقوق الإنسان، مما أدى إلى كبح الممارسات التمييزية المتطرفة. إلا أن الاتجاهات المحافظة والتمييزية عادت لتطل برأســها بقوة أكبر بعــد جائحة كورونــا التي نتج عنها تحميل النســاء أعباء أكبر في التصــدي للجائحة. وترافــق ذلك مع اســتعادة الذرائــع الأيديولوجية التي تزعم تقييــم دور النســاء في المنزل. فــإذا كانت أعباء الرعاية باتــت أكثر أهمية، فجوابهم هــو إعادة الاعتبار إلى دور النســاء التقليدي في الرعايــة بدل ابتداع حلول مبتكرة متناســبة مــع العصر ومــع منظــور الحقوق وفكرة العدالة الاجتماعية والمساواة. وتعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق التي تتجلى فيها هذه الفجوة في مجال العمل بشكل خاص. ومن الأسباب الإضافية لهــذا الموقــع المتأخر لبلــدان المنطقة، يبرز بشــكل خاص العامــل الســياسي-الأيديولوجي-الثقافي الناتج عــن تراكب نمــوذج العولمــة الاقتصاديــة النيوليبرالي مع كون الســلطات السياســية والحكومات في بلدان المنطقة تستوحي النموذج الغنائمي (النيوباتريمونيالي) ونموذج القبيلة في هياكل الســلطة وفلســفتها، وهو نموذج أكثر تطرفا في خصائصــه البطريركية والذكورية.

2. في عناصر سياسة بديلة: قضية المساواة بين الجنسين هــي مســألة كليــة لا تقبــل التجزئــة وتعــني التقدم التكامــلي في كل المجــالات عــلى حد ســواء. فالتمييز ضد النساء وفي الأدوار الاجتماعية عمره آلاف السنين، وهو مثــل الحمض النووي للتشــكيلات الاقتصادية-الاجتماعية المتتاليــة التي عرفتها الحضــارة البشرية، ولا يمكن تجاوزهــا دون تغييرات جوهريــة في النظام الاجتماعي-الاقتصــادي. ومــا يبدو أنه تقــدم في هذا المجــال يبقى مقتصرًا على مســائل جزئية، في حين أن التمييز الذكــوري باقٍ في جوهره وقد تحوّل من صيغة ذكورية تقليدية موروثة تناط بهــا وظائف راهنة ويعاد إنتاجهــا على هذا الأســاس (مســتوحاة مــن القبيلة والديــن في منطقتنــا)، إلى صيغــة عصرية اســتهلاكية معولمة في عالم المال والترفيه وتجارة الجنس والبشر. التحول المطلوب هو أولا في الخيارات الكلية ومراجعة عميقة وهيكلية للنظام الاقتصادي-الاجتماعي، دون إغفال السياســات والتدخلات المتعينة من أجل كبح هذا التمييز في المديين المباشر والمتوســط. وتتضمن مثل هذه السياســات الأخيرة:
   - الاســتجابة الفورية لإلغاء كل أشــكال التمييز ضد النســاء في مجال العمل والنشاط الاقتصادي؛
   - تعزيز مشــاركة المــرأة في العمــل النظامي المنتج واللائــق من خــلال تحويل النظــم الاقتصادية في اتجاه العدالة الاجتماعية بشــكل عام، ومن خلال تدخلات تكميليــة لتخفيف أعباء الرعاية عن النســاء؛
   - الالتزام بمضمــون الهدف الخامــس من أهداف التنمية المســتدامة ومقاصده، بشــكل متكامل، مع إيلاء أهمية خاصــة للمقصد الرابــع المتعلق بتقاســم أعبــاء الرعايــة والواجبــات الأسرية بين الرجل والمرأة، وإحداث التغير الثقافي والاجتماعي المطلوب لذلك.

المحور الثالث: التكامل الاجتماعي

1. الهدف

بحسب برنامج عمل كوبنهاغن، والفصل الرابع منه تحديدًا، فإن:

"الهدف من التكامل الاجتماعي هو إقامة "مجتمع للجميع"... يتأسس على احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتنوع الثقافي والديني، والعدالة الاجتماعية، والاحتياجات الخاصة للفئات المستضعفة والمحرومة، والمشاركة الديمقراطية وسيادة القانون".

أما نقيض ذلك وما يحول دون تحقيقه فهو اللامساواة والتفاوت في الدخل والثروة داخل الأمم وفي ما بينها، وتهميش أسر وفئات وبلدان بأكملها، والضغوط التي يتعرض لها الأفراد والأسر والمجتمعات والمؤسسات نتيجة **لسرعة إيقاع التغير الاجتماعي والتحول الاقتصادي والهجرة. أضف إلى ذلك العنف والحروب الأهلية والإرهاب وجميع أشكال العنف المتطرف وكره الأجانب وأعمال القتل ذات الدوافع السياسية وعمليات إبادة الأجناس** (بتصرف من الفقرات 66-69 من برنامج العمل، الفصل الرابع).

تحدد هذه الفقرات الأفكار الأساسية التي تشكل "أساس العمل والأهداف" في الفصل المتعلق بالتكامل الاجتماعي.

2. بين الممارسة والهدف المعلن

يقيم برنامج عمل قمة التنمية الاجتماعية توازنًا نسبيًا بين العوامل الدولية التي تساهم في تعزيز أو إضعاف التكامل الاجتماعي، وبين العوامل الوطنية المتعلقة بالسياسات الوطنية. كما أنه خصص حيزًا مناسبًا لما يمكن اعتباره حاجات بعض الفئات الخاصة أو التدخلات القطاعية أو الفئوية.

فما الذي حصل في الممارسة؟ وهل من جديد يتطلب مراجعة متقدمة لهذه المقاربة؟

1. في الممارسة المتحققة: يمكن تلخيص مقاربة مسألة التكامل/الاندماج الاجتماعي في سياسات ما بعد 1995، في ما يلي:
   - تم إغفال البعد الدولي للتكامل الاجتماعي تمامًا.
   - تجنبت السياسات (عمومًا) التصدي للأسباب الهيكلية والديناميات المسببة للتفكك الاجتماعي، واكتفت بتدخلات لمعالجة النتائج، وحققت نجاحات متفاوتة ومحددة ومحدودة في بعض الحالات، دون أثر شامل لتعزيز التكامل أو التدامج الاجتماعي على مستوى المجتمع ككل.
   - أهملت السياسات السائدة الالتزام بالمقاربة التكاملية واعتمدت المقاربة القطاعية أو الفئوية. وقد فُهم الاندماج الاجتماعي، بما هو عملية إدماج لفئة معنية تقع خارج النظام أو على أطرافه، حيث يجري تصميم سياسة أو تدخل أو برنامج لإدماجها في المجتمع بفعل موجّه من متدخل من خارجها في أكثر الأحيان، لا بما هو فعل إرادي أو مسار تطوري للفئة المعنية نفسها، أو في سياق ديناميات اجتماعية عامة دامجة. وغالبا ما ينظر إلى هذه الفئة بأنها معرضة أو ضعيفة أو مهمشة وتحتاج إلى مساعدة من خارجها (مثلا إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، أو إدماج الشباب أو النساء في سوق العمل، أو إدماج كبار السن في الفعالية المجتمعية...الخ).
   - يتأثر هذا الفهم للتكامل الاجتماعي في العقدين الأخيرين بالهواجس الأمنية، فتصبح ظاهرة التطرف العنيف والإرهاب والانتساب إلى الشبكات الاجرامية من ضمن جدول اعمال سياسات الاندماج الاجتماعية لاسيما تلك الموجهة للشباب. وتتحول الأهداف الفعلية لسياسات
   - التكامل الاجتماعي إلى تدخلات هدفها الإدماج المتعمد في النظام القائم بهدف الحفاظ على استقراره السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وبذلك تكون المقاربة محافظة، إذ يحلّ مفهوم الاستقرار (الذي له مضمون أمنى شئنا أم أبينا) محل مفهوم التغيير الاجتماعي، ومحل تحفيز الديناميات الاجتماعية الصاعدة التي تقود المجتمعات نحو مزيد من التقدم والعدالة والمشاركة الديمقراطية. لكن التكامل الاجتماعي يتحقق على أفضل شكل من خلال الحركة والدينامية الاجتماعية، لا من خلال الاستقرار والسكون القاتلين.
2. في عناصر سياسة بديلة: من الضروري أن تتصدى المقاربة المستقبلية البديلة وسياساتها للأسباب والديناميات التي أدت إلى التفكك. وتتضمن العناصر التالية:
   - لحظ البعد العالمي للتفكك الاجتماعي الذي يشكل عام 2025 أهم عوامل التفكك الاجتماعي من خلال طريقة إدارة السياسة العالمية. فالعودة إلى ديبلوماسية الحرب والقوة العسكرية والعنف في العلاقات الدولية هو سبب رئيسي أول في التفكك والتدمير الكامل للمجتمعات ونسيجها الاجتماعي

وبناها التحتية، والاقتصاد، والمؤسسات، وصولًا إلى الإبادة الجماعية، لاسيما في منطقتنا. لا بل أن السياسات اليمينية الأكثر تطرفا لا تقتصر على تدمير المجتمعات في الدول النامية وحسب، بل تعمل أيضا على تفكيك أطر التقارب القاري-كما في أوروبا-والسعي إلى تفكيك أشكال الاندماج والتوحد بين الدول الأوروبية سواء من الداخل، أو من الخارج. وهذا شكل مستجد من أشكال التفكك الاجتماعي العالمي.

- العامل الثاني العالمي الأكثر أهمية في تحفيز التفكك الاجتماعي عالميًا ووطنيًا، هو اللامساواة العالمية التي بلغت مستوى قياسيًا بالمقارنة لما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى. أدى كل ذلك إلى جعل عالم اليوم عوالم متباعدة ومتقابلة أو متحاربة، خلافًا لما روج له أنصار العولمة من اعتماد متبادل وتشكل قرية عالمية موحدة بعد انهيار نظام الثنائية القطبية.
- على المستوى الوطني، تتعدد الديناميات والعوامل التي تعزز التفكك الاجتماعي التي لا تشملها المقاربة التقليدية. ويجب أن تضع السياسات البدلية مجددًا العدالة الاجتماعية وتقليص اللامساواة هدفًا أولًا ملزمًا للسياسات الاقتصادية والمالية والضريبية، وتحقيق عدالة التنمية على المستوى المكاني وعلى مستوى الفئات والطبقات الاجتماعية داخل كل بلد. والشرط الثاني المتمم هو شرط سياسي يتمثل في بناء نظم ديمقراطية حقًا، تقوم على المشاركة الحرة والنشيطة للمواطنين والمقيمين.

أما على المستوى الثقافي، فالسياسة البديلة المساعدة على تحقيق الاندماج الاجتماعي تشمل محاور كثيرة منها ثلاثة رئيسية:

- التعامل العلمي مع مسألة انتعاش الهويات دون الوطنية والتي يمكن أن تستغل لتفكيك الهويات الوطنية والمجتمعات. ويأتي جانب أساسي من انتعاش الهويات الفرعية بمثابة رد فعل على العولمة النيوليبرالية التي سعت إلى التأحيد الثقافي والسلوكي الاستهلاكي، وفرض أنماط من السلوكيات استدعت ردود فعل ثقافوية ضدها.
- التنبه للخطر الجديد التي يمكن أن يعمق التفكك الاجتماعي بسبب تكنولوجيات الاتصالات والذكاء الاصطناعي والمساحة المتزايدة التي يحتلها الفضاء الافتراضي، لاسيما في حياة الأطفال والمراهقين والشباب. والفكرة هنا هي تشكّل تصورات تكاد تتخذ طابع "الدين العصري" تبشّر بمجمع المستقبل القريب حيث تتقلص العلاقات الإنسانية إلى الحدود الدنيا بفضل التكنولوجيا والانترنت والتقدم التكنولوجي. أي أننا سنكون أمام نوع جديد من التفكك الاجتماعي على مستوى الأفراد هذه المرة، تفكك ناجم عن العزلة "الطوعية" أو المفروضة بحكم "الدين التكنولوجي الجديد"، ولا ينتج عن التهميش والإقصاء والفقر (وهذا النوع من الإقصاء سوف يبقى قائمًا طبعًا) بل عن الامتيازات، وعن استيعاب الأفراد في منظومة الفردانية الاستهلاكية المتطرفة ذات الميول الانعزالية.
- أخيرا، يجب العمل على ترسيخ منظومة القيم والسلوكيات الخاصة بحقوق الإنسان التي تكونت على امتداد العقود (وحتى القرون) الماضية، وتطويرها في الوجهة نفسها نحو عالم أكثر إنسانية. وفي هذا الصدد، ثمة خطر يتمثل في أن تفكك منظومة القيم والمؤسسات هذه تتم بسرعة تفوق سرعة تشكل منظومات قيمية بديلة؛ وأبعد من ذلك، يمكن أن يجري استبدالها بمنظومة من "قيم" مضادة للعدالة والمساواة وكل ما كان يعتبر قيمة ومرغوب به من الناحية الأخلاقية والإنسانية.

وبمعنى ما، فإن التفكك الاجتماعي هو المحصلة الكلّية لفشل السياسات السائدة في شقها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، في بعديها العالمي والوطني على حد سواء.

القسم الثالث:

المجتمع المدني في العالم العربي- التنمية المقيدة

"يقتضي التنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة تعزيز المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية التي لا تبغي الربح والتي تعمل في مجال التعليم والصحية والتخفيف من الفقر وتحقيق التكامل الاجتماعي، وحقوق الإنسان، وتحسين نوعية الحياة، والإغاثة والتأهيل، لتمكينها من المشاركة بصورة بناءة في وضع السياسات وتنفيذها"

برنامج عمل قمة كوبنهاغن-الفقرة 85

تمهيد

خصصت قمة التنمية الاجتماعية فقرة كاملة (الفقرة باء) من الفصل الخامس المتعلق بالتنفيذ والمتابعة للتحدث عن أهمية مشاركة المجتمع المدني، وضمّنتها إجراءات مفصلة. إلا أن مشروع الإعلان السياسي لقمة الدوحة 2025، أشار بشكل هامشي إلى دور المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية. وذلك ليس مفاجئًا، حيث شهد المساران العالمي والإقليمي ميلًا تراجعيًا لمشاركة المجتمع المدني سواء في المسارات الأممية حيث ازدادت القيود على المشاركة الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني في المنتديات العالمية، أو على المستوى الإقليمي مع اشتداد تقييد الفضاء المدني مع تراجع الديمقراطية بعد الثورات المضادة على الربيع العربي. كما بلغ التقييد الدولي على عمل منظمات المجتمع المدني-لاسيما في المنطقة - مستويات غير مسبوقة سواء تحت حجة محاربة الإرهاب أو معاداة السامية. [33]

يوحي الإعلان السياسي لقمة الدوحة بالتراجع عن مفهوم الشراكة بين الاطرف التنموية الثلاث التي تشكل أحد مرتكزات مفهوم التنمية البشرية المستدامة. كما تتطلب المقاربة المستندة إلى الحقوق مشاركة بنيوية ومؤسساتية مع توفر بيئة ممكّنة للمجتمع المدني والمجتمعات المحلية وإدماجها في نقاش السياسات التنموية لضمان أن تكون أصواتها مسموعة، إن من خلال إعداد السياسات أو من خلال تحديد مخرجات العملية التنموية والرصد والتقييم. كما يغفل الإعلان الدور الذي لا يمكن الاستغناء عنه للمنظمات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني في ترجمة وتحويل الإلتزامات الدولية إلى مخرجات مطبقة على أرض الواقع. إن تقليص دور المجتمع المدني في العملية التنموية، يؤدي إلى إضعاف وسيلة رئيسية من وسائل الرقابة الشعبية على السياسات الحكومية من شأنها الضغط لتصحيح الانحرافات عن الاجندة التنموية؛ كما يساهم في توتير العلاقة مع الحكومات وتحولها إلى علاقة تصادمية.

المحور الأول: أهداف منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية

استنادا إلى الموضوعات الرئيسية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، المذكورة سابقا، ودور المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، يمكن اقتراح الأهداف التالية لبرامج منظمات المجتمع المدني اليوم:

1. **بلورة رؤية واستراتيجيات لنموذج تنموي وطني مستدام للتنمية الاجتماعية في العالم العربي حسب خصوصية كل دولة، نموذج يعالج التحديات المتشابكة والمتداخلة التي تواجه المنطقة العربية، لاسيما عدم الاستقرار السياسي والاحتلال والحروب وتقلص مساحات العمل المدني. يجب أن يستند هذا النموذج إلى منظومة حقوق الإنسان والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنمية، واحتياجات وأولويات المجتمعات الوطنية، وأن يكون مدفوعاً بالسلام الدائم والعادل في المنطقة.**
2. **تقديم اقتراحات مبتكرة وعلمية وعملية لكيفية التقدم في تنفيذ الاجندات التنموية العالمية، من منظور نقدي وتكييفها مع الأولويات التنموية الوطنية.**
3. **وضع استراتيجية عمل تهدف إلى توفير بيئة ممكنة ومناخ مؤسساتي ومجتمعي أفضل على الصعد**

الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز التعاون والتشاور والشراكة والتنسيق في إنجاز أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة نحو العدالة الاجتماعية والمساواة.

4. **الربط المحكم بين عمليات التنمية والإغاثة، وإدارة الانتقال إلى "الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة" مع ضمان الشفافية والمساءلة والتداول السلمي للسلطة .**
5. **العمل من أجل السلام العادل والدائم، بشقيه الخارجي والأهلي، في المنطقة العربية، وعلى استقرارها، مع الالتزام الكامل بموجبات الحق في التنمية وعلى رأسها حق الشعوب في تقرير مصيرها، والحق في العيش في ظل نظام ديمقراطي عادل.**

المحور الثاني: التحديات الاستراتيجية أمام منظمات المجتمع المدني

سعت معظم البلدان العربية بعد استقلالها إلى بناء "الدولة الوطنية" واستكمال الاستقلال السياسي بتحقيق قدر متقدم من الاستقلال الاقتصادي في سياق مفهوم الحق في التنمية. إلا أن إشكاليات كثيرة عَبَرَتْ من مرحلة الاستعمار إلى الاستقلال، لاسيما علاقتها المعقدة مع القوى الاستعمارية السابقة، وعلاقتها المستجدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتأثير الذي تمارسه المؤسسات الدولية المالية لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمقرضين الدوليين، إضافة إلى التأثير الهام للشركات متعددة الجنسيات. وقد ترك كل ذلك آثاراً سلبية واضحة على صعيد التحول الديمقراطي والحق في التنمية وحرية وعمل منظمات المجتمع المدني.[34]

والدول العربية جزء لا يتجزأ من منظومة دول الجنوب التي تحاول خلق مسار تنموي مستقل غير تابع للدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية، بما ينسجم مع التطلعات الوطنية لشعوبها ويستند إلى مبادئ القانون الدولي في إطار نظام عالمي متعدد الأطراف وقائم على السلم والتضامن وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تواجه منظمات المجتمع المدني تحديات كثيرة أبرزها:

1. بيئة دولية وإقليمية غير مستقرة ومعيقة للتنمية

تواجه المنطقة العربية بيئة خارجية غير ممكّنة، تتسم بالحروب والنزاعات والاحتلالات والأزمات الإنسانية والمجاعات والتوترات الإقليمية، مع تصاعد الحرب على فلسطين وتداعياتها الإقليمية والعالمية. إن هذا المناخ غير المستقر يجعل السلام العادل والشامل شرطًا أساسيًا للتنمية الاجتماعية المستدامة. كما أن ازدواجية المعايير والعسكرة وتراجع فعالية الأمم المتحدة وتقويض منظومة القانون الدولي وحقوق الإنسان فهي تسهم في تدويل الأزمات وتعميق اختلال النظام العالمي، بما يحد من فرص التنمية في دول المنطقة، ويضعف المجتمع المدني.

2. أزمات الحكم والاقتصاد الوطني

ترهن كثير من الدول العربية السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتوجهات وشروط المؤسسات المالية الدولية، مما أدى إلى تضخم الدين العام وتراجع قدرة الحكومات على صياغة سياسات مستقلة تراعي الأولويات الوطنية والاجتماعية. إضافة إلى ذلك، تتسم البيئات الوطنية بضعف التشريعات والإجراءات الديمقراطية، وغياب الأطر القانونية التي تتيح المشاركة المجتمعية، ما يؤدي إلى تراجع قيم المواطنة وضعف المشاركة المدنية. كما يفاقم المشهد العام تفكك الوحدة الوطنية، وتصاعد النزعات الطائفية والمناطقية، وضعف التماسك الاجتماعي، وهو ما ينعكس سلبًا على الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، وظروف عمل المنظمات المدنية والحقوقية.

3. تقلص الفضاء المدني وتقييد أدوار المجتمع المدني

يواجه المجتمع المدني العربي تضييقًا متزايدًا من السلطات الحكومية ومن قوى غير دولتية تشمل أحزابًا طائفية أو ميليشيات أو جماعات قبلية تعمل على تقويض العمل المدني وحقوق الإنسان، خصوصًا في حالات الحروب أو ضعف الدولة المركزية. كما تتسم العلاقة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بالتوتر وانعدام الثقة، رغم أن بعض المنظمات تتحمل جزءًا من المسؤولية بسبب ضعف المبادرة والابتكار في المجالات التي يُتاح فيها هامش للعمل. وتتفاقم المشكلة نتيجة ضعف التنسيق والتشبيك بين المنظمات المدنية والنقابات والحركات الاجتماعية والجامعات ومراكز الأبحاث، إضافة إلى ضعف التفاعل مع الحراكات الشعبية التي شكّلت خلال العقد الماضي رافعة للتغيير والديمقراطية.

4. التحديات التمويلية والحوكمية

تعاني منظمات المجتمع المدني العربية من تبعية تمويلية واضحة للجهات المانحة الأجنبية، مع ضعف قدرتها على تعبئة الموارد المحلية. وتفرض الجهات المانحة في كثير من الأحيان شروطًا مسبقة وأجندات محددة قد لا تنسجم مع أولويات المجتمعات المحلية، مما يحد

مـن اسـتقلالية هـذه المنظمات ويشـوّه صورتهـا أمام السـلطات وأمام الناس. كما أدى تركيز التمويل الدولي على البرامج الخدمية والإغاثية القصيرة الأمد إلى إضعاف الدور التحـويلي للمجتمع المـدني في مجالات المنـاصرة والتأثير في السياسـات العامـة. إلى جانـب ذلك، تفتقـر العديد من المنظمـات إلى القدرات المؤسسـية والتنظيمية والبشرية الكفؤة، سـواء في مجـال التخطيـط أو إدارة المشـاريع أو الحوكمـة الداخليـة. ويضـاف إلى ذلك ضعف الشـفافية والمسـاءلة وغياب مؤشرات قياس الأداء والتأثير التنموي، ما يقلل مـن ثقة الجمهـور بعمل هـذه المنظمات.

5. ضعف الدعم الإقليمي والدولي للمجتمع المدني العربي

لا تحظى منظمات المجتمع المدني في العالم العربي بالدعم الـكافي من منظومة الأمـم المتحدة ووكالاتهـا المختلفة، ولا من المؤسسات الإقليمية الرسمية مثل جامعة الدول العربية والمنظمـات التنموية العربيـة والإسلامية. ويؤدي ضعف التنسـيق بين هـذه الهيئـات إلى غيـاب المبادرات المشتركـة وتشـتت الجهـود التنمويـة. إن إصلاح النظام الـدولي المتعـدد الأطـراف، ولا سـيما إلغاء حـق النقض (الفيتـو) وتعزيـز فعاليـة الأمـم المتحدة، يشـكّل خطوة أساسـية لتمكين المجتمـع المدني العـربي ودول الجنوب مـن أداء دور أكبر في التنمية المسـتدامة وتعزيـز العدالة والسلام.

المحور الثالـث: الاستراتيجيات والمقاربات والأدوار

ترتكز الاستراتيجيات المقترحة على رؤية شـاملة تهدف إلى تمكين منظمـات المجتمع المدني العربي من أداء دورها في إحداث تحول تنموي واجتماعي مستدام قائم على العدالة وحقوق الإنسان، في مواجهة التحديات البنيوية التي تعيشها المنطقة. ويمكن تصنيف هذه الاستراتيجيات ضمن سـبع مجموعات متكاملة تغطي مختلف أبعاد العمل.

1. تبـدأ المقاربـة ببنـاء الرؤيـة والسياسـات التنمويـة المسـتقلة، إذ يتعين على المنظمـات المدنية العربية إعداد وبلورة رؤى وسياسات ونماذج تنموية منسجمة مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في دول المنطقـة، مع تكييف الأجنـدات العالمية من هذا المنطلق، والالتزام التام بمبادئ حقوق الإنسـان ومفهوم التنمية البشرية المستدامة. كما يتطلب الأمر ترجمة هـذه الرؤى إلى سياسـات ومخرجـات وطنية قابلـة للتنفيـذ، والعمل على الضغط عـلى الحكومات لتبنيها كبديل للسياسـات المفروضة من تيار العولمة السائد. إن الهدف هو صياغة نموذج تنموي قادر على التفاعل الإيجابي مـع الثقافة المحليـة وتطويرها نحو ثقافة المواطنة المدنية وحقوق الإنسـان، وصولًا إلى بلورة رؤية عربية مشـتركة للتنميـة الاجتماعية تقوم على العدالة والمسـاواة والمبـدأ الديمقراطي، وتربط المحـلي بالإقليمـي والعالمـي ضمن منظـور تنموي تحويلي.
2. أمـا المجموعـة الثانيـة فتتمثـل في تعزيـز الشراكات والتشـبيك والتنسـيق. لا يمكـن أن تتحقـق التنمية الاجتماعيـة المسـتدامة دون تعـاون وتفاعل منظم بين مختلف الأطراف. ويشـمل ذلك تطوير استراتيجية شاملة للتشاور والتعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومـات الوطنيـة ومؤسسـات القطـاع الخاص والبرلمانات والأكاديميين والجهات المانحة والحركات الاجتماعية، في إطار منظومة الحقوق والقانون الدولي. كما ينبغي توسـيع الـشراكات الإقليميـة والدولية مع الشـبكات والمنظمات التنموية، وإرساء نظام تواصل فعّال متعدد المسـتويات – محليًا ووطنيـاً وإقليميًا ودوليًـا – يربـط بـين مختلـف الفاعلـين ويعـزز تأثير العمل المدني في السياسات العامة. وتكتسب العلاقة مع الجهـات المانحـة أهمية خاصـة، إذ يتوجب على المنظمات المدنيـة صياغة رؤية واضحـة لدورها في التنمية والترويج لها بوسـائل تفاوضية ودبلوماسـية فعّالـة، مع الحرص عـلى تنويع مصـادر التمويل وبناء تمويـل وطـني يعـزز اسـتقلاليتها ومصداقيتها. من جهة أخـرى، فإن تراجـع الـدول المانحة عـن توفير

الدعم كمساعدات تنموية والتوجه نحو القروض والاستثمارات يستدعي مواقف وسياسات من قبل المجتمع المدني للدفاع عن حقوقه التاريخية بتلقي المساعدات والدفاع عن فكرة المسؤولية التاريخية وواجبات الشراكة العالمية أن تساهم في تحقيق التنمية في الدول النامية. إن بلورة الموقف المتوازن بين هذه الاتجاهات هو من المهام التي يفترض أن يؤديها المجتمع المدني بكفاءة.

3. المجموعة الثالثة تُركّز على تطوير القدرات والتأثير المجتمعي، باعتبارها شرطًا أساسيًا لتمكين المجتمع المدني من أداء دوره التحويلي. ويتحقق ذلك من خلال إطلاق حملات جماهيرية للتوعية بأهداف التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، باستخدام أدوات الإعلام التقليدي والرقمي. كما يتعين تنفيذ برامج شاملة لبناء القدرات تشمل الجوانب المعرفية والمهنية والسلوكية، وتطوير مهارات التشبيك والتنسيق والتفاوض، بما يمكّن المنظمات المدنية من التفاعل الفعّال مع مختلف الفاعلين التنمويين. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية العمل على تعزيز الثقافة المدنية والديمقراطية ونشر قيم المواطنة والمشاركة، إلى جانب تمكين النساء والمساواة بين الجنسين باعتبارهما محورين أساسيين في أي عملية تنموية وتحول ديمقراطي حقيقي.

4. تتمحور المجموعة الرابعة حول الرصد والمساءلة والتأثير في السياسات العام، فدور المجتمع المدني لا يقتصر على تقديم الخدمات أو التوعية، بل يشمل التأثير في السياسات ومساءلة السلطات العامة كذلك. لذا، يتعين على المنظمات المدنية العربية بناء علاقات مؤسسية ومنظمة مع الحركات الاجتماعية ذات القواعد الجماهيرية الواسعة للضغط على صناع القرار باتجاه سياسات تحقق العدالة الاجتماعية. كما ينبغي تطوير آليات فعّالة للرصد والمتابعة والتقييم تستند إلى مؤشرات حقوقية وتنموية شاملة، وإعداد تقارير دورية تُعرض في المحافل الوطنية والإقليمية والدولية. ويساهم ذلك في ترسيخ قيم الشفافية والمساءلة العامة، وفي مواجهة مظاهر ضعف الثقة والاستقطاب التي تهدد الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي. كما يبرز هنا الدور المحوري للمجتمع المدني في نشر قيم السلام والديمقراطية ومناهضة الإرهاب والتطرف والاحتلال والعنصرية.

5. المجموعة الخامسة تتناول الاستجابة الإنسانية والتضامن الدولي بوصفهما بعدين متلازمين في العمل المدني العربي. فرغم الانتقادات التي تُوجَّه لبعض المنظمات بسبب تركيزها على تقديم الخدمات، إلا أن استمرار هذا الدور يظل ضروريًا في ظل عجز حكومات عدّة عن تلبية احتياجات المواطنين الأساسية. ويمكن لهذا العمل أن يكون مكمّلًا للمقاربة التحويلية إذا ما أُدرج ضمن رؤية تربط الخدمة بالتمكين والمناصرة والتأثير في السياسات العامة. كما يساهم في بناء قواعد جماهيرية واسعة وتعزيز التحالفات القاعدية، بما يجنب المجتمع المدني التحول إلى حركة نخبوية منعزلة. وفي هذا الإطار، يحتل التضامن مع الشعب الفلسطيني موقعًا مركزيًا، باعتباره قضية عادلة تعبّر عن جوهر الصراع بين العدالة الدولية ومنظومة الهيمنة والتمييز، ومؤشرًا على تحولات النظام العالمي الراهن. إن دعم نضال الشعب الفلسطيني، ومناهضة الحروب والاحتلالات والإبادة، هو جزء أساسي من رؤية المجتمع المدني العربي لبناء عالم أكثر عدالة وسلامًا وإنسانية.

6. المجموعة السادسة تتعلق بالعمل على بلورة استراتيجية فعالة للتواصل على المستويات المحلية والوطنية والاقليمية والدولية لتعزيز قيام نظام عالمي ديمقراطي متعدد الأطراف مبني على أساس القانون الدولية بهدف التنمية الاجتماعية والعدالة وحقوق الإنسان. وعلى استراتيجية التواصل هذه أن تربط بمرونة بين التشاور والتنسيق والتشبيك مختلف الفاعلين المدنيين مع الحكومات والقطاع الخاص، ومنظمات الأمم المتحدة المعنية، ضمن نظام اتصال فعال يستند إلى المقاربة الحقوقية ويضع الناس في جوهر عملية التنمية ومضمونها وشكلها ومقارباتها.

7. المجموعة السابعة هي في عمل المنظمات المدنية على إرساء علاقات تعاون ممأسسة ومنظمة مع الحركات الاجتماعية والشعبية ذات المرجعيات الجماهيرية والعضوية الواسعة والأطر القاعدية بهدف الضغط على صناع القرار وإحداث تحوّل هام باتجاه السياسات المحققة للعدالة الاجتماعية. وذلك لن يتم عن طريق النخب وآراء الخبراء فقط، بل يترابط هذا الدور مع ضغط جماهيري واسع على صناع القرار.

القسم الرابع:

بدائل السياسات وتوصيات

المحـور الأول: نقـاط إضافيـة خـارج "الصنـدوق" النيولـيبرالي

يتناول هذا القسـم خمس مسـائل مسـتجدة أو مسائل اكتسـبت أهمية أكبر بحكم مسـار التطورات الحديثة التي طرحت تحديات وإشـكاليات وأسئلة تتطلب تطوير أو تجاوز ما جاء في برنامـج عمل قمة التنمية الاجتماعية عام 1995، دون أن يعني ذلك أنها تشـكل قائمة حصرية.

المسألة الأولى: نحو فهم جديد للعمل والتحول إلى مجتمع رعاية

يدعو الإجـراء (هـ) من الفصـل الثالث مـن إعلان وبرنامج عمل قمة التنمية الاجتماعية إلى **"الاعتراف بالعمل والعمالة وفهمهما على نحو أوسـع"**. وهـذه نقطة بالغـة الأهمية من منظور الحاضر والمسـتقبل، ولها طابـع تحويلي يطال فهم العمل، والمساواة بين الجنسين، والتحول المجتمعي الأشـمل نحو مجتمع رعاية. ويمكن اعتبـار المعالجة التي تتضمنها هذه الفقرة مـثلًا تطبيقيًا على المقاربة التكاملية، فهي تجمـع بين تطور النظرة إلى تعريف العمل وتوسـيعها اسـتنادًا بالدرجة الأولى إلى جهد منظمـة العمل الدولية[35] ، وبين النقد النسوي للنظريات الاقتصادية السائدة بما فيها ما يتعلق بالعمل، وضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين، وبين إدراج كل ذلك في سياق تحول مجتمعي أكثر شمولا.

أ) عن تعريف العمل

لـم تترافـق التـغيرات الواقعيـة التي طالت تنظيـم العمل وسوق العمل مع تطور متناسب في المفاهيم والتشريعات والأطر الناظمـة للعمل التي بقيـت تقليدية ونمطية.

حتى اليـوم، لا يـزال هنـاك خلـط متعمّـد في المفاهيـم بين العمـل work بما هو مفهوم واسـع وبين التشـغيل employment في سـوق العمـل، والفصـل بين العمـل المنتـج والعمل غير المنتـج؛ وبين دور الإنتـاج ودور إعادة الإنتـاج productive v/s reproductive، ثم اختزال دور إعـادة الإنتاج في الأدبيات التقليدية بالـدور الإنجابي والرعائي الـذي يُقصد بـه عموما المسـؤوليات الأسرية والأعمال المنزليـة التي تقـوم بها النسـاء دون أجر مدفوع بشـكل عام. وطبعًا، لا يُحتسـب العمل الرعائي غير المدفوع الأجر في الحسـابات الوطنية بمـا يوحي للناس بـأن هذه العمل لا قيمـة اقتصادية له.

الشكل 2: أنواع العمل حسب منظمة العمل الدولية 2023

خلال السـنوات الأخيرة، اجتهدت منظمـة العمل الدولية (وغيرها من الباحثين) بتطوير فهم واسع للعمل حسب كل المكونات الرئيسـية على النحو المبيّن في الشكل المرفق[36] . يتعدى ما يتضمنه هذا الشكل توسيع عدد المكونات التي تدرج عادة ضمن مفهوم العمـل، بل هو يتضمن مراجعة

عميقة لهذا المفهوم حيث العمل هو نشاط إنساني كلي لا يختزل في سوق العمل الذي هو حيز محدد للنشاط الإنساني في الاقتصاد. ويبين هذا الشكل أن المكونات التي تقع خارج سوق العمل والحسابات الوطنية قد تستغرق وقتًا أطول وجهدًا أكبر من الوظيفة المحددة الذي يقوم به الفرد، أو الأسرة. وبناء عليه، فإن إبقاء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والأعمال التطوعية وغيرها خارج الحسابات الوطنية، لا يعبّر عن نقص في أهميتها بقدر ما يعبّر عن قصور وجزئية قياسات الحسابات الوطنية والناتج المحلي، وبما يؤكد الحاجة إلى مفهوم جديد ومراجعة كل الثنائيات الأخرى التي تعزل مكونات النشاط الإنساني ومجالاته، وأولها مراجعة الفصل بين دوري الإنتاج وإعادة الإنتاج (الرعاية) الذي يشكّل ركيزة أساسية في التمييز ضد النساء.

ب) النقد النسوي للاقتصاد

يتضمن النقد النسوي للنظرية (النظريات) الاقتصادية السائدة مراجعة بعض المفاهيم الأساسية، وهو نقيض إدماج النساء في الأنماط الاقتصادية السائدة والبرامج المتفرعة عن هذه الفهم والمتمثلة مثلًا في ما يسمى برامج التمكين الاقتصادي للنساء. يتضمن هذا النقد إعادة الاعتبار للقيمة الاستعمالية مقابل الهيمنة شبه المطلقة للقيمة التبادلية؛ وإعادة الاعتبار لعملية إعادة الإنتاج (الشاملة) مقابل هيمنة مفهوم العمل المنتج بالمعنى الاقتصادوي الضيق؛ وإعادة الاعتبار للمجتمع ورفض اختزاله في السوق. ويشير ذلك إلى تحول يتجاوز الاقتصاد البحت، ويطال المجتمع والعلاقات الاجتماعية والإنسانية بشكل عام.

في نقدها للمجتمع البطريركي، نقضت الحركة النسوية فكرة الفصل القطعي بين المجالين العام والخاص الذي يتجلى في النظام الرأسمالي بثنائية السوق-الأسرة، كما نقضت أيضا فكرة الفصل القطعي بين دوري الإنتاج وإعادة الإنتاج، وحصر القيمة الاقتصادية لما ينتج في السوق. ويجب أن نفهم تركيز الاقتصادي النسوي على قيمة العمل الرعائي، وعلى محورية دور إعادة الإنتاج، على أنه بمعنى ما إعادة الاعتبار إلى المفهوم الأصلي للاقتصاد بما هو إدارة شؤون المنزل المعيشية economy (آيكونوميا)، وهذا أمر له بعد نظري نقدي هام للنظرية الاقتصادية الرأسمالية السائدة نفسها.

ج- نحو التحول المجتمعي

دمجت الفقرة السابقة بين إعادة تعريف العمل، والمساواة بين الجنسين، والنقد النسوي للاقتصاد باعتبارها أوجه لمسار مشترك واحد. ويتطلب اكتمال الحلقة إدماج ذلك مع مسار التحول المجتمعي الأكثر عمومية، من حيث المراجعة المطلوبة والتطوير الضروري للمجتمع نفسه. وهنا أيضا يتحد المنظور الحقوقي-التنموي، وبشكل أكثر تحديدًا، المنظور الاجتماعي، مع المنظور النسوي في تصور طبيعة وأنماط العلاقات والروابط والتنظيمات المجتمعية. ويشكل مفهوم "مجتمع الرعاية[37]" care society مدخلًا مناسبًا لذلك، وهو مفهوم ذو بعد نسوي قوي إضافة إلى مضمونه الاجتماعي وأساسه الحقوقي.

إن الفهم الجديد للمجتمع والعلاقات الاجتماعية ومسؤوليات الأطراف والمؤسسات في منظور (باراديجم paradigm) (إطار مفهومي، نموذج نظري واسع) مجتمع الرعاية، هو اعتبار أن كل إنسان-أيا كان-يحتاج للاعتماد على الآخرين على امتداد دورة حياته، كما يحتاج الآخرون للاعتماد عليه. ويجب النظر إلى هذا الاعتماد المتبادل باعتباره حقيقة ناتجة أصلًا عن تشكّل الإنسان ووعيه وفرادته وفرديته في المجتمع ومن خلاله وبواسطة التفاعلات البينية بين الأفراد والجماعات؛ كما أنه الحالة الطبيعية في الحياة العصرية اليوم نظرًا لتقسيم العمل الشديد على كل المستويات. وبهذا المعنى، فإن النظريات التي تجعل من الإنسان الفرد المكتفي ذاتيًا أساس النظرية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعتبر أن حالة التبعية أو الحاجة إلى الآخرين هي حالة استثنائية أو تمثل ضعفًا هي نظرية خاطئة تمامًا، والنتائج المترتبة عن المقاربتين مختلفة لجهة النظرة إلى العلاقات الاجتماعية وإلى النشاط الاقتصادي وأهدافه.

وفقا لمفهوم مجتمع الرعاية، فإن الجميع يحتاج إلى الجميع، والجميع يهتم بالجميع، والجميع يهتم بالكوكب. ولذلك، فإن تبني مفهوم مجتمع الرعاية في مسار إصلاح المجتمعات وتنظيمها وتطويرها، هو مسار تحويلي للنظام الاقتصادي والاجتماعي وللثقافة السائدة نحو العدالة للجميع، ونحو إعادة الاعتبار لمبدأ المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، لأنه يعيد النظر ببعض المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها نظام التمييز الطبقي والبطريركي-الذكوري. مثل هذا المسار هو نموذج لما يمكن أن يكون عليه العمل من أجل التنمية الاجتماعية، وهو مسار ممكن في بلداننا مبدئيًا، ويجب تحويل هذه الإمكانية إلى واقع متحقق.

المسألة الثانية: التعليم في سياق منظومة القيم والثقافة

تشكل المعرفة والثقافة بعدا هاما جدا في التنمية، بما في ذلك التعليم الذي يركز عليه الخطاب التقليدي. يشمل التعامل مع التعليم ثلاثة مستويات رئيسية هي:

1. **التعليم والمعرفة والثقافة: التجديد المطلوب في**

الأدبيات التنموية هو التعامل مع التعليم بالدرجة الأولى بصفته إحدى وسائل إنفاذ الحق في المعرفة والثقافة، وأحد مكوناته. تتطلب الأزمات الوجودية التي تواجهها المجتمعات والبلدان والعالم بأسرة إيلاء أهمية أكبر لمنظومة القيم الموجهة للنشاط الإنساني والسياسات، وللمعرفة والثقافة والعلوم والتفكير العلمي النقدي. كما يجب التخلي الكامل عن فكرة التراتبية بين العلوم بحيث توضع العلوم الاجتماعية والإنسانية والفلسفة والفنون والآداب، وكل ما يمكن أن يحمل معه حسًا نقديًا وتاريخيًا لنمط الحياة، في مرتبة دونية مقارنة بما يُسمّى بالعلوم الطبيعية أو الدقيقة، والتي تختزل بدورها في التكنولوجيا. ويحصل بنتيجة ذلك تباين غير منطقي بين التوسع الكبير في العلوم المتخصصة والتكنولوجيا من جهة، والتراجع في انتشار التفكير العلمي أمام مختلف أنواع الأساطير القديم منها والمستحدث، بما في ذلك أساطير الحلول التكنولوجية لمشكلات العالم. فالتعليم من منظور التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان لا بد أن يتضمن التلازم بين تعزيز التفكير العلمي النقدي في شقه المعرفي، وتعزيز بناء منظومة القيم والسلوكيات القائمة على احترام متطلبات العدالة الاجتماعية والمساواة والحق في الثقافة والتمتع بالفنون والآداب والجمال والمعرفة.

2. العلم والتكنولوجيا والتفاعل البشري: بعد جائحة كورونا و"الذكاء الاصطناعي"، انتشرت تصورات ترى مستقبل التعليم في التعليم عن بعد، وأنه سيكون فرديًا وبدور أساسي للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي بحيث يجري الاستغناء عن وظيفة المدرس بنسبة كبيرة، لصالح المرشد الإلكتروني الفردي أو الجماعي. يعني ذلك ببساطة تقليص التفاعل البشري المباشر بين التلاميذ والطلاب، وبينهم وبين الكادر التعليمي من مدرسين وأساتذة ومشرفين على الأبحاث...الخ. لا يخلو مثل هذا التصور من السذاجة والتبسيط، ولكنه أيضا يخفي توجها ايديولوجيًا اختزاليًا على حساب الإنسان. ثمة أهمية كبيرة لقمة التنمية الاجتماعية وللفاعلين في اتجاه العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، تتمثل في تفكيك هذه السردية "الروبوتية"، وإعادة الاعتبار إلى محورية الإنسان في العملية التعليمية وفي الثقافة ومنظومة القيم، والتركيز على الأهمية الكبرى للعلوم الاجتماعية والإنسانية والثقافة والفنون والآداب والفلسفة في تشكيل الحضارة البشرية وفي بناء مستقبل مزدهر للإنسان.

3. في البعد الاجتماعي للعملية التعليمية: المشكلة الأكثر أهمية تتمثل في إشكالية اللامساواة والتفاوت المتعدد الأبعاد في هذا المجال. فخلال العقود التي تلت استقلال البلدان النامية، ومنها بلداننا العربية، كان تعميم التعليم مكونًا أساسيًا من مشروع بناء الدولة الحديثة المستقلة والتنمية، كما كان وسيلة للترقي الاجتماعي والوظيفي. وقد تراجعت هذه الوظائف الإيجابية الدافعة لدينامية صاعدة ودامجة مع التوجهات النيوليبرالية وسياساتها التقشفية، فحصل انفصام بين التعليم والعمل، كما حصل تراجع عن فكرة رفع المستوى التعليمي ذي النوعية الجيدة للجميع وبمسؤولية الدولة، لصالح تخصيص التعليم الجيد لفئة محددة من أصحاب الامتيازات، والاكتفاء بالحد الأدنى للآخرين. ساهم في ذلك التوجه المتصاعد لخصخصة التعليم وتحويله إلى سلعة تجارية لصالح القطاع الخاص، لاسيما الاختصاصات التعليمية ذات الأهمية الاقتصادية أو السياسية بالنسبة لأصحاب القرار. ولذلك، نشهد اليوم عملية معكوسة يتحول فيها التعليم من آلية تمكين وترقّي اجتماعي وتقليص الاستقطاب، إلى آلية مولدة للتفاوت واللامساواة، أو آلية لإعادة إنتاجها. وبدل التعليم الواحد، بات عندنا تعليمان، واحد للفقراء وواحد لأصحاب الامتيازات، عكس ما هو مطلوب وما كان عليه الأمر.

المسألة الثالثة: الحق في الصحة ودروس جائحة كورونا

يتعلق الأمر بالحق في الصحة، لا بالحق في الرعاية الصحية والعلاج من الأمراض فقط. وهذا الحق يشمل الحق في بيئة صحية في مكاني العمل والسكن، والهواء النظيف، وغياب التلوث البيئي، والصحة النفسية، والتفاعل مع الأقران ومع مختلف الفئات العمرية، وممارسة الرياضة، وغياب التوتر والضغط...الخ. وبالتركيز على دروس جائحة كورونا، آخر الأوبئة التي تعرضت لها البشرية على نطاق واسع، فإن الدول المتقدمة صناعيًا اعتبرت نفسها محصّنة إزاء أي جائحة أو انتشار وبائي، مع العلم أنه لم تمض سنوات كثيرة على وباء الإيدز. كما ضغطت السياسات التقشفية على الموازنات المخصصة للقطاع الصحي، وهو ما ترك آثارًا سلبية لاسيما في الدول النامية. وأدت خصخصة الصحة إلى تضخم التركيز على الجانب العلاجي على حساب الوقاية والرعاية الصحية الأولية؛ وبالتلازم مع ذلك، السعي وراء تعظيم الربح وتجارة الأدوية.

من منظور التنمية الاجتماعية، لا مفر من استخلاص دروس و أولويات اخرى:

1. كشفت الجائحة أهمية الرعاية وأهمية دور النساء والاسرة في امتصاص الأزمات، وهو ما يجب أن يترجم في الإقرار بذلك والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي على هذه الاساس، وتأكيد الحاجة للتحول إلى "مجتمع رعاية"؛

2. كشـفت الجائحة الحاجة إلى العودة إلى مفهوم الحق في الصحة بمعناه الواسع؛
3. في عملية إنتاج وتوزيع اللقاحات، رفضت الدول الكبرى تعليق العمل بحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع لتسهيل عملية إنتاج اللقاحات بكلفة متدنية في الدول النامية، وذلك ضمانًا لأرباح شركات الادوية العملاقة. وهو ما يؤكد الطابع اللاإنساني للسياسات السائدة، ما يجعل من مراجعة الاتفاقيات ذلك الصلة من أولويات الضغط العالمي والوطني في هذا المجال؛
4. جائحة كورونا، كما أزمة التغير المناخي، هي إثبات للطابع "الكوارثي" للعولمة. والبديل عنها هو البحث عن نموذج للتطور الحضاري تعبر عنه منظومة الحقوق وأجندات التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، والتخلي الكامل عن النماذج التي تجعل الاقتصاد متحكما بدوائر الحياة الاجتماعية بما في ذلك الصحة، أو التي تريد أن تحل "توتاليتارية المراقبة" الرقمية محل الحريات العامة والشخصية، وأن تشكّل دولًا "نيو-توتاليتارية" على هذا الأساس.[38]

المسألة الرابعة: التدهور البيئي من منظور التنمية الاجتماعية

نجح الخطاب النيوليبرالي في الاستحواذ على قضية التدهور البيئ، وباتت معالجات التدهور البيئ أقرب ما تكون إلى مشروطية جديدة، وفرصة للاستثمار المربح، ومناورة لتوجيه الاهتمام الشعبي والسياسي نحو قضايا بعينها ومعالجاتها المقترحة التي تتميز بالفشل الذريع في تحقيق النتائج.

إن مبدأ "المسؤولية المشتركة والمتفاوتة" لا يترجم إلى سياسات وتدخلات فعلية، والخطاب النيوليبرالي الراهن يهمش بالكامل المقاربة الاجتماعية للمشكلات البيئية. فالمعالجات المقترحة هي من نوع التعويضات والمساعدات الإنسانية، ودعوات إلى اعتماد اقتصادات "متعددة الألوان" (الاقتصاد الأخضر أو الأزرق، والتحول الطاقي...الخ)؛ وكلها فرص لمزيد من الاستثمار والربح، أو الاستدانة من مصادر التمويل العالمية بما يتسبب بالمزيد من التبعية وانحراف السياسات والخطط عن الأولويات الوطنية.

يشمل التدهور البيئ في السردية البديلة مشكلات متعددة غير قابلة للاختزال بالتغيّر المناخي وحده. فهناك مشكلات من نوع التصحر والنقص الحاد في المياه؛ والتضخم العمراني الحضري العشوائي، وتلوث الهواء؛ والدمار الكبير الذي تتسبب به الحروب الذي يشكل كارثة بيئية غير مسبوقة في بعض البلدان (غزة مثلًا، وسوريا...الخ)؛ أو تلوث مساحات كبيرة من البلدان بالذخائر غير المنفجرة والألغام أو بالمخلفات الكيميائية والمشعة المستخدمة في الحروب والنزاعات؛ والتدمير الواسع للبيئة بسبب النشاط الاستخراجي للمعادن والموارد الأخرى؛...الخ. من هنا الحاجة إلى تغيير المقاربة إلى أزمة التدهور البيئ، بما في ذلك التغيّر المناخي. ولا يمكن على سبيل المثل الزعم بالالتزام بالهدف 13 للتنمية المستدامة دون الالتزام بالهدف 12. فالتغيّر المناخي هو مثل رأس جبل الجليد، وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة السائدة هي جسمه الأكبر والأكثر أهمية. لا بل إن التغيّر المناخي هو بمعنى ما مشكلة اقتصادية-اجتماعية وحضارية بالمعنى الشامل أكثر من كونه مشكلة بيئية بالمعنى التقني. فهو وليد الفشل المتعدد الأبعاد لمسار التطور الحضاري منذ الثورة الصناعية، والمستوى المتقدم والخطير لهذه الأزمة متولد عن نموذج العولمة النيوليبرالية حيث لا يزال اليمين العالم المتطرف يعتبره مجرد خدعة! كما في خطاب الرئيس ترامب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثمانين لعام 2025.

المسألة الخامسة: نحو اتفاقية دولية عن الحق في التنمية

ثمة مسار أممي راهن داخل مؤسسات الأمم المتحدة يبحث في تحويل الإعلان العالمي عن الحق في التنمية الصادر عام 1986[39] إلى اتفاقية مفصلة، تنضم إليها الدول وتصادق عليها، وتصبح جزءًا من القانون الدولي الملزم وفق آليات الأمم المتحدة[40]. هذا المسار بالغ الأهمية من منظور التنمية الاجتماعية والقمة المقبلة المقررة لعام 2025. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن البعد العالمي في التنمية الاجتماعية، وفي الأزمات الاجتماعية يصبح أكثر أهمية، لاسيما مع المؤشرات المقلقة للتحول نحو نظام عالمي أحادي القطب متوحش على كل المستويات.

لقد أمكن إقرار الإعلان العالمي للحق في التنمية عام 1986 بفعل المواجهة الناجحة إلى خاضتها الدول النامية، ولاسيما المجموعة الافريقية، التي كان لها مساهمة كبيرة في ذلك. وفي المسار الحالي، تدور في أروقة اللجان التي تحضر مسودة الاتفاقية المواجهة نفسها بين العالمين الأول والثالث، حيث تظهر مقاومة كبيرة من الدول الصناعية الكبرى في الشمال العالمي للإقرار بكامل مضمون الاعتراف بالحق في التنمية بما في ذلك حق تقرير المصير، بما هو حق للشعوب والأمم والبلدان. ومن وجهة نظر التنمية الاجتماعية، فإن الحق في التنمية ومن ضمنه الحق في تقرير المصير بالمعنيين السياسي والاقتصادي-الاجتماعي المتضمن أيضا الحق في اختيار النظام الاقتصادي والاجتماعي والسيطرة الوطنية على الموارد، يشكل متمما أساسيا لأي برنامج عمل للتنمية الاجتماعية، لا بل مكونا

عضويا في هـذا البرنامج. وبهذا المعنى، فـإن برنامج العمل الجديـد للعمـل من اجـل التنميـة الاجتماعيـة، لا بد أن يشـتمل بدوره على الضغط بكل الوسـائل مـن أجل إقرار هذه الاتفاقية في مضمون متسـق مـع منظومة الحقوق، ويطـوّر ويفصّل ما جـاء في الإعلان العالمي.

المحور الثاني: مقترحات لسياسات لمواجهة التحديات الإقليمية

يمكن اقتراح سياسـات مسـاعدة على التنمية الاجتماعية في المنطقـة العربيـة على النحو التالي:

1. اسـتعادة السـلام وإدارة النزاعـات بفعاليـة من قبل المنطقـة العربيـة بمـا هـي شرط أسـاسي للتعـافي والاسـتقرار والتنميـة المسـتدامة.
2. إعـادة النظـر في دور الدولـة في التنميـة وتعزيـز هذا الـدور في التوجيه والتخطيط الاسـتراتيجي الشـامل، لا سـيما سياسـات التنمية الاجتماعيـة لإدارة العديد من المشـكلات القائمـة، كالفقر، وتهميـش الفئات، والأمن الغذائي، والبطالة؛ بالإضافة إلى توفير الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والغذاء والعمل والتدريـب المهني والثقافة والإسـكان والبيئة، بهدف الحدّ من عدم المساواة وتعزيز التكامل بين المجالين الاجتماعي والاقتصادي.
3. تمكـين النسـاء وزيـادة مشـاركتهن في الأنشـطة الاقتصادية وعمليـات صنع القرار. فمـن غير المرجح أن ينجح التعافي والتنمية بدون المساواة بين الجنسين وتمكين النسـاء.
4. تعزيـز الحوكمـة الديمقراطيـة على مسـتوى الدولة والمجتمـع ركـيزة أساسـية للتنميـة. ويشـمل ذلك مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وضمان تداول السـلطة سـلميًا، وتطبيق سـيادة القانون مع الدفـاع عن حقوق الإنسـان.
5. إجراء إصـلاح طـال انتظاره للقطـاع العـام من أجل كفاءة وفعالية إدارة المجتمع نحو العدالة الاجتماعية والحقوق.
6. اعتماد اللامركزية والحوكمة المحلية، للاضطلاع بدورٍ هام في توفـير خدمات أكثر كفاءةً ومشـاركةٍ فعّالة في التنمية.
7. اعتبـار التنمية خيـارًا تكامليًـا يوحد المـوارد البشرية والطبيعيـة والماليـة المتاحـة ويسـتخدمها بكفاءة وبشـكل متكامـل لتلبيـة الاحتياجـات التنموية. كما أنها عملية شـاملة تتطلب مشـاركة القطـاع الخاص، والمجتمـع المدني، والحكـم المحـلي، والمواطنين.

المحور الثالث: توصيـات تتعلق بالمجتمع المدني

في ضـوء مـا تقدم، فـإن أبـرز التوصيـات المتعلقـة بدور المجتمع المدني ومنظماته في التنمية الاجتماعية هي التالي:

1. إعداد وتنفيذ برنامج للمنـاصرة والتعبئة حول التنمية الاجتماعيـة انطلاقًا من النصوص السـابقة والحالية، ومـن التصـورات النقديـة للمجتمع المـدني في هذا المجال، بهدف تثقيف الرأي العام ومنظمات المجتمع المـدني بالمبادئ والأجنـدة التي تقوم عليهـا التنمية الاجتماعية. كذلك، قد يتضمن هـذا البرنامج الضغط على صناع القرار على المسـتويات الدولية والإقليمية والوطنيـة لتبني مفاهيم ومقاربات تتسـق وتنسـجم مع منظـور الحقوق-التنميـة. كما قد تكون وسـائل التواصـل الاجتماعي إحـدى الأدوات الهامـة في إثارة وعي الـرأي العام بقضايا التنميـة الاجتماعية.
2. تعزيز المرجعيات الجماهيرية للمنظمات المدنية سواء من خلال التنسـيق والتعاون مع المنظمات القاعدية العربية أو من خلال العلاقـة المباشرة بين المنظمات غير الحكومية المهنية والتنموية والحركات الاجتماعية والجماهيريـة، مـن أجـل التضامن في وجـه الأزمات والحروب، والتأثير بالسياسـات التنموية العامة أو من خلال رؤيتهـا لعمليات التحـول الديمقراطي والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسـان وتعزيز مساحات العمل للمجتمع المدني في البلدان العربية.
3. مساهمة منظمات المجتمع المدني في بلورة واعتماد نظـام رصد ومتابعـة وتقييم مشـترك، أدوات تحليل وقياس ومؤشرات أكـثر دلالة من تلك المسـتخدمة في التيار الرئيسي، وأكثر ملاءمـة لخصائص مجتمعاتنا وواقع قواعد البيانات والسياسـات فيها.
4. تطوير مدونة سلوك (Code of Conduct) تعتمدها المنظمات المدنية في العالم العربي للعلاقة مع جميع والأطراف المعنية بالتنمية سـواء الحكومات الوطنية أو الجهات المانحة أو المنظمات المحلية أو منظمات الأمم المتحدة أو المنظمـات المالية الدولية الاخرى والحـركات الاجتماعيـة وغيرها. يجـب أن تحدد هذه "المدونة" المبادئ والخطوط العامة الموجهة لعلاقة منظمات المجتمع المدني مع جميـع الأطراف المعنية.
5. اقتراح وإعداد برنامج واسـع لتطويـر قدرات منظمات المجتمع المـدني المعرفية وعلى مسـتوى المهارات وأدوات المتابعـة والتقييـم وإعـداد التقاريـر، عـلى المسـتوى الوطني أو الإقليمي. وان تلعب الشـبكات الإقليميـة التنموية العابر للاختصاصات (مثل شـبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وغيرها) دور المبادر إلى مثـل تصميم وتنفيذ هذا البرنامج بالتعاون

مع الشـبكات الإقليمية الأخرى، والمنظمات الوطنية المهتمة.

6. دعم المنظمـات الخدماتية والإغاثية في هذه الظروف الاستثنائية بكل الوسـائل، مع الأخذ بعين الاعتبار ربط هذه العمليات الإغاثيـة بأهداف التنميـة الاجتماعية على المديين المتوسـط والبعيد.

7. وضع خطـة تواصل وضغط على المنظمـات الدولية، وخاصـة الأمـم المتحـدة ووكالاتهـا الإقليميـة والمتخصصة من أجل تخصيص مسـاحة ممأسسة أكثر فعالية لمنظمات المجتمع المدني في العالم العربي في صنع السياسـات، لاسـيما المسـتقلة منها، وعدم اقتصار الدعم على الحكومات أو المنظمات المرتبطة أو التي لا تقوم بـدور تحويلي.

8. الدفـاع عـن النظام العالمـي متعدد الأطـراف وذلك لإسـماع صوت الدول الصغيرة والكبيرة على السواء، وخاصة دول الجنـوب العالمي، والوصـول إلى وثائق سياسـية وتنمويـة تعـبر عـن رأي مجموعـة الدول الأعضـاء بالأمـم المتحـدة سـواء دول الجنـوب أو دول الشـمال. في هذا الإطـار، فإن الجمعيـة العامة للأمـم المتحدة هي المـكان الأنسـب والأهم لإدارة هـذا النقاش العالمي والوصول إلى حلول مسـتدامة لكافـة الموضوعات سـواء السياسـية أو الاجتماعية أو الاقتصاديـة أو الثقافية. يجـب أن تلعب المنظمات المدنيـة العربية دوراً هاماً على هـذا الصعيد وخاصة في مواجهـة المقاربـة أحاديـة الجانب الـتي تعزز من هيمنـة الـدول الكـبرى وتقلـل مـن شـأن القانون الدولي والشرعيـة الدولية كأسـس متينـة للحوكمة الديمقراطيـة والحرية والعدالـة في العالم. إن النضال من أجـل بناء نظام عالمي متعـدد الأطراف مبنى على قواعد حقوق الإنسان والقانون الدولية، هو دور هام مـن أدوار المجتمعـات المدنيـة في العالـم، بما فيها المجتمعـات المدنيـة في العالم العربي.

المراجع

المراجع بالعربية:

1. أديب نعمه، التنمية والفقر: مراجعة نقدية للمفاهيم وأدوات القياس، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.
2. الأمم المتحدة، إعلان الحق في التنمية، نيويورك، 1986. https://www.un.org/en/events/righttodevelopment/pdf/rtd_booklet_ar.pdf
3. الأمم المتحدة، تقرير التنمية المستدامة المقدم إلى القمة 2023، نيويورك، 2023. https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2023_Arabic.pdf
4. الأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، جنيف، 2020. https://docs.un.org/ar/A/HRC/44/40
5. الأمم المتحدة، ميثاق المستقبل، نيويورك، 2024. https://undocs.org/ar/A/79/L.2
6. الأمم المتحدة، نص مشروع الوثيقة الختامية لقمة كوبنهاغن، نيويورك، 1994. https://digitallibrary.un.org/record/162985?ln=en&v=pdf#files
7. الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التحول الأخضر في المنطقة العربية: تحديات وسياسات، بيروت، 2025.
8. البارومتر العربي، تفضيلات النظام السياسي والديمقراطية في المنطقة العربية، الموجة الثامنة، 2023. https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABVIII_Democracy_Political_System_Pref_ARA.pdf
9. البنك الدولي، العدالة الاجتماعية والنمو الشامل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن، 2022.
10. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية 2024، واشنطن، 2024. https://databankfiles.worldbank.org/public/ddpext_download/
11. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لشعوب آسيا، الأمم المتحدة "دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، بيروت 2016.
12. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مراجعة منتصف المدة لأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، بيروت، 2023.
13. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نتائج استطلاع المؤشر العربي 2019-2020، الدوحة، قطر، 2020.
14. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، الأرقام الرئيسية والتوجهات العالمية، جنيف، 2024. https://www.unhcr.org/global-trends
15. المنتدى الاجتماعي العربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، عمّان، 2020.
16. المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي 2024، جنيف، 2024. https://www.weforum.org/publications/global-gender-gap-report-2024/
17. المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر القدرة التنافسية العالمية 2024، جنيف، 2024.https://www.weforum.org/reports
18. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2022: تعظيم الفرص لتعافٍ يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد-19، نيويورك، 2022. https://www.undp.org/ar/arab-states/publications/tqryr-altnmyt-alansanyt-alrbyt-lam-2022-tzym-alfrs-ltaf-yshml-aljmy-wyzz-alqdrt-ly-mwajht-alazmat-fy-hqbt-ma-bd-kwfyd-19
19. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام 2024: إعادة تصور المستقبل في عالم الأزمات المتعددة، نيويورك، 2024. https://hdr.undp.org/content/2024-human-development-report-ar
20. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، البيئة والتنمية المستدامة في المنطقة العربية 2024، نيروبي، 2024. https://www.unep.org/ar
21. جوزيف ستيغلتز، عولمة وسخطها من جديد: مناهضة العولمة في عهد ترامب، نيويورك، 2017.
22. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (الشبكة)، ورقة موقف حول الإعلان السياسي لقمة التنمية الاجتماعية الثانية، بيروت، 2024. https://www.annd.org/uploads/publications/Reaction_Ar_copy.pdf
23. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، التقرير الإقليمي حول العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، بيروت، 2021.
24. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، التنمية من منظور الحقوق: مراجعة السياسات الاجتماعية في المنطقة العربية، بيروت، 2022.
25. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: الحق في الصحة، بيروت، 2023. https://www.annd.org/uploads/publications/THE_ARAB_WATCH_REPORT_2023_-ARA-V1-_30_oct.pdf
26. صندوق النقد الدولي (IMF)، آفاق الاقتصاد العالمي: إدارة التحول في ظل التحديات الجيوسياسية، واشنطن، أبريل 2025. https://www.imf.org/ar/Publications/WEO
27. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (ECLAC)، مجتمع الرعاية في أمريكا اللاتينية: مفاهيم وتجارب، سانتياغو، 2022. https://repositorio.cepal.org/server/api/core/bitstreams/cd329748-60da-44c0-8cb4-f7349759b051/content
28. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024، بيروت، 2024. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-sustainable-development-report-2024-arabic_0.pdf
29. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تحولات سوق العمل العربي في مرحلة ما بعد الجائحة، بيروت، 2023. https://www.unescwa.org/ar/publications
30. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تقرير آفاق الدين والسياسة المالية في المنطقة العربية 2024، بيروت، 2024. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/executive-summary/debt-fiscal-outlook-report-arab-region-summary-arabic.pdf
31. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2023-2024، بيروت، 2024. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/survey-economic-social-developments-arab-region-2023-2024-arabic.pdf

32. لجنــة الأمم المتحدة المعنية بالحقــوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الملاحظات الختامية حــول تقارير الدول العربية، جنيف، 2022-2024. https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/TBSearch.aspx?Lang=ar&TreatyID=9&DocTypeID=5
33.لجنــة الإحصاء بمنظمــة العمل الدوليــة، قرار حول معاييــر قيــاس العمــل، جنيــف، 2013. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/normativeinstrument/wcms_230304.pdf
34.لجنة الخبراء برئاســة جوزيف ســتيغلتز وأمارتيا ســن وجان بول فيتوسي، تقرير لجنة قيــاس الأداء الاقتصادي والتقــدم الاجتماعي، باريس، 2010. https://ec.europa.eu/eurostat/documents/8131721/8131772/Stiglitz-Sen-Fitoussi-Commission-report.pdf
35.مجلس حقوق الإنسان، مسودة الاتفاقية الدولية بشأن الحق في التنمية، جنيف، 2024. https://docs.un.org/ar/A/HRC/WG.2/23/2
36.مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، حرية تكوين الجمعيات والعمل المدني في العالم العربي، القاهرة، 2023.
37.مركز دراسات الوحدة العربية، العقد الاجتماعي الجديد في المنطقة العربية، بيروت، 2023.
38.معهد ســتوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، الإنفاق العســكري العالمي لعــام 2024، ســتوكهولم، 2025. https://www.sipri.org/sites/default/files/2025-04/2504_fs_milex_2024.pdf
39.معهد عصام فارس للسياسات العامة، دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية في لبنان، بيروت، 2021.
40.مكتب الأمم المتحدة لتنســيق الشــؤون الإنســانية (OCHA)، الاحتياجات الإنســانية في الشرق الأوســط وشــمال أفريقيــا 2024، نيويورك، 2024. https://www.unocha.org/ar
41.منظمة أوكسفام (Oxfam)، اللامساواة في العالم العربي: بين الثروة والحرمان، بيروت، 2023. https://www.oxfam.org/ar/research
42.منظمــة الأغذية والزراعة للأمــم المتحدة (FAO)، تقرير الأمن الغــذائي والتغذية في المنطقة العربية 2024، القاهــرة، 2024. https://www.fao.org/publications/ar
43.منظمــة التعاون الاقتصادي والتنميــة (OECD)، التقرير العالمي حول التنمية الشــاملة 2024، باريــس، 2024. https://www.oecd.org/inclusive-growth
44.منظمة العمــل الدولية (ILO)، التشــغيل والآفاق الاجتماعية في الــدول العربيــة: اتجاهــات 2024، بيروت، 2024. https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40arabstates/%40ro-beirut/documents/publication/wcms_912983.pdf
45.منظمــة العمل الدوليــة (ILO)، العمل اللائق في المنطقة العربيــة: التحديات والفرص بعد الجائحة، جنيــف، 2023. https://www.ilo.org/beirut/publications/lang--ar/index.htm
46.مــوران، إدغار، الأزمــات المعاصرة وآفاق المجتمعــات الحديثــة، باريــس، 2021. https://www.franceinfo.fr/culture/livres/edgar-morin/2021-edgar-morin-espere-que-les-forces-creatives-et-lucides-vont-s-imposer-face-a-la-crise-du-covid-19-meme-si-elles-sont-encore-tres-faibles_4240965.html

المراجع بالإنكليزية

Abdel Samad, Ziad., "Civil Society in the Arab Region, Its Necessary Role and the Obstacles for Fulfillment",.47 Washington DC, May 2006.
Arab NGO Network for Development (ANND), "Reaction Paper to the Draft Political Declaration for the World.48 Social Summit II (WSSD2)", Beirut, July 2025.
· "Regional Report in Civic Spaces in Arab Countries 2023".
· "Annual Report of Arab NGOs for Development 2024".
· "Environment Conducive for Civil Society in the Arab Region" 2017.
· "National Evaluation of the vulnerable environment for organizations of civil society, the case of Lebanon".
· "The civic space report 2019-2020".
· "Extremism and Repression Reinforces the Link Between Civilians and Politics" 2023.
· "The Reality of Civic Space and the Role of Civil Society in Social Development", Civic Space Monitor.
· Arab NGO Network for Development (ANND), "Food for Thought Paper, Intergovernmental Negotiations of the Political Declaration of the World Social Summit in 2025", under the title "The Second World Summit for Social Development, 7 March 2025.
· Voluntary National Reports" (VNR), Mauritania 2024, Syria 2023, Bahrain 2023, Sudan 2022, Jordan 2022, Egypt 2021, Tunisia 2021, Lebanon 2018.
Department of Economic and Social Affairs UNU-Wider, United Nations University World Institute for Development.49 Economics Research. "A New Policy Consensus to Accelerate Social Progress" World Social Report 2025, UN 2025.
Farouky, Naila., "The State of Arab Philanthropy and the Case of Change", Routledge, UK., May 2016.50
Global Coalition for Social Protection Floors, "Second World Summit for Social Development-Resources" September.51 2025.
Hadeel, Tania, The Future of Third Sector Research, Chapter: "Analyzing Civil Society in the Arab World: A Conceptual.52 Review" PP 203-210, December 2024.
Karajah, Sa'ed., "Civil Society in the Arab World: The Missing Concept", The International Center for Not-For Profit.53 Law (ICNC), Amman-Jordan, May 2016.
Krayem, Hassan., Neme' Adib., Abdulhadi, Izzat., Social Watch "Development in the Arab World and Role of Arab.54 NGOs, 1995."
Makki, Mai., "Principal Tendencies", Beirut 2020-2021.55.
Rishmawi Mervat & Morris Tim, "Overview of Civil Society in the Arab World", October 2007.56.
UN Research Institute for Social Development, "On the Road for Social Development Video, Evidence based,.57 Regional Perception", July 25, 2025.

الهوامش

1 - انظر نص مشروع الوثيقة الختامية لقمة كوبنهاغن المنشورة عام 1994: https://digitallibrary.un.org/record/162985?ln=en&v=pdf#files
2 - انظر تقرير التنمية المستدامة المقدم إلى القمة عام 2023، الرابط: https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2023_Arabic.pdf
3 - انظر "ميثاق المستقبل" الذي اعتمدته القمة عام 2024، الرابط: https://undocs.org/ar/A/79/L.2
4 - انظر "ورقة موقف على الإعلان السياسي لقمة التنمية الاجتماعية الثانية" التي أعدتها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (الشبكة) على الرابط: https://www.annd.org/uploads/publications/Reaction_Ar_copy.pdf
5 - ينص الالتزام الأول لإعلان كوبنهاغن على ما يلي: "نلتزم بتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن الشعوب من تحقيق التنمية الاجتماعية". وهو لا يغفل البعدين السياسي/القانوني والثقافي على غرار التفسيرات المدرسية للتنمية المستدامة، كما أن الالتزام يشير دون التباس إلى **الشعوب** بما هي صاحبة هذا الحق، وهو أيضا ما تتجنبه أدبيات التيار الرئيسي.
6 - الاسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2023-2024. انظر الرابط" https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/survey-economic-social-developments-arab-region-2023-2024-arabic.pdf
7 - https://www.unhcr.org/about-unhcr/overview/figures-glance
8 - https://www.unhcr.org/global-trends
9 - انظر تقرير معهد ستوكهولم SIPRI على الرابط: https://www.sipri.org/sites/default/files/2025-04/2504_fs_milex_2024.pdf
10 - تم التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة في اتفاق على مراحل وبدأت المرحلة الأولى لتبادل الاسرى في 13 أكتوبر 2025. فبحسب وزارة الصحة في 9 أكتوبر 2025 وصل عدد القتلى 67211 وعدد الجرحى إلى 169961 في قطاع غزة، وهو مرجح للارتفاع مع رفع الانقاض.
11 - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2022: تعظيم الفرص لتعاف يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد19-: الرابط: https://www.undp.org/ar/arab-states/publications/tqryr-altnmyt-alansanyt-alrbyt-lam-2022-tzym-alfrs-ltaf-yshml-aljmy-wyzz-alqdrt-ly-mwajht-alazmat-fy-hqbt-ma-bd-kwfyd-19
12 - تقرير آفاق الدين والسياسة المالية في المنطقة العربية 2024، لا تشمل هذه الأرقام فلسطين وسوريا وليبيا. الرابط: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/executive-summary/debt-fiscal-outlook-report-arab-region-summary-arabic.pdf
13 - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2022، مرجع سبق ذكره.
14 - تقرير منظمة العمل الدولية: ملخص تنفيذي: التشغيل والآفاق الاجتماعية في الدول العربية -اتجاهات 2024: https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40arabstates/%40ro-beirut/documents/publication/wcms_912983.pdf
15 - https://www.annd.org/en/publications/details/drivers-of-low-female-labour-force-participation-in-the-arab-region-political-economy-vs-culture
16 - كل ما يتصل نسب البطالة وما يرتبط بها من قياسات مسألة إشكالية بحكم التعريف الضيق للبطالة، كما التعريف الضيق للعمل وحصره بالتشغيل في سوق العمل. لذلك يجب عدم استغراب الاضطراب في الإحصاءات أو الشعور بعدم تعبيرها الكامل عما يمكن ملاحظته. وهذه النقاط سيتم التطرق إليها في فقرة لاحقًا.
17 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 2025: مسألة اختيار: الناس والإمكانيات في عصر الذكاء الاصطناعي. نيويورك
18 - https://www.worldbank.org/en/topic/skillsdevelopment
19 - انظر في هذا الصدد تقرير الراصد العربي "راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: الحق في الصحة"، 2023، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. الرابط: https://www.annd.org/uploads/publications/THE_ARAB_WATCH_REPORT_2023_-_ARA_-_V1_-_30_oct.pdf
20 - انظر التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024. اسكوا. الرابط: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-sustainable-development-report-2024-arabic_0.pdf
21 - ILO World Social Protection Report 2020-2022
22 - منظمة العمل الدولية، المصدر السابق ذكره
23 - تتناول الورقة هذه النقطة بشكل تحليلي في فقرة لاحقة.
24 - https://www.unhcr.org/refugee-statistics

25 - الاسـكوا، مسـح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2024-2023، الرابط: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/survey-economic-social-developments-arab-region-2023-2024-arabic.pdf
وانظر كذلك: ، وأيضا تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2022، الفصل الثالث، مصدر سبق ذكره.
26 - المركـز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات، نتائج اسـتطلاع المـؤشر العـربي ٢٠١٩-٢٠٢٠، الدوحة، قطر. والـدول الثلاث عشرة هـي الجزائر ومصر والعـراق والأردن والكويت ولبنان وموريتانيا والمغرب ودولة فلسـطين وقطر والسـعودية والسـودان وتونس
27 - البـارومتر العـربي: https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABVIII_Democracy_Political_System_Pref_ARA.pdf
28 - ينتقـد سـتيغليتز وصفات صنـدوق النقد الدولي والبنـك الدولي التي فرضـت الخصخصة، وتحرير الأسـواق، وخفض الإنفاق الاجتماعـي. هذه السياسـات أفادت الشركات العالميـة ورأس المال المالي على حسـاب الدول الناميـة والطبقات العاملة.
Joseph E. Stiglitz, Globalization and Its Discontents Revisited: Anti-Globalization in the Era of Trump
29 - انظر التقرير على الرابط: https://docs.un.org/ar/A/HRC/44/40
30 - للراغبين في الاطلاع على مراجعة شـاملة للمقاربات المختلفة لدراسـة الفقر وقياسـه بما في ذلـك الاطلاع على مراجعة تقارير عن قياس الفقر لاسـيما في البلدان العربيـة، مراجعة كتاب أديب نعمه، "التنمية والفقر: مراجعـة نقدية للمفاهيم وأدوات القياس"؛ مركز دراسـات الوحدة العربية، شـبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت–2021.
31 - مـن ضمن تقارير الـخبراء الأكثر أهميـة، التقرير الذي أعدته لجنة خبراء برئاسـة جوزيف سـتيغلتز مع امارتيا سـن وجان بول فيتـوسي، كلفهـا الرئيس الفرنسي سـاركوزي عام 2008 لاقتراح وسـائل قياس للتقـدم الاجتماعي تتجاوز قياسـات الناتج المحلي القائـم والفقـر والاسـتدامة البيئية السـائدة، وصدر تقريرهـم عام 2010، وفيـه مقترحات إصلاحيـة هامة في المجـالات الثلاث. يمكـن الاطلاع على التقرير على الرابط:
https://ec.europa.eu/eurostat/documents/8131721/8131772/Stiglitz-Sen-Fitoussi-Commission-report.pdf
32 - انظر التقرير على الرابط: https://www.weforum.org/publications/global-gender-gap-report-2024/
33 - للمزيد مـن المعلومات والتحليل يمكن مراجعة ورقة ردة الفعل التي أعدتها الشـبكة العربية على مشروع الإعلان السـياسي لقمـة الدوحة (مرجع مذكور سـابقا)، وكذلـك مراجعة ادبيات الشـبكة الخاصـة بالفضاء المـدني على موقع الشـبكة: https://civicspace.annd.org/ar
34 - بالنسبة إلى تحديات التنمية في المنطقة العربية، أنظر أقسامًا سابقة من هذه الورقة.
35 - منظمـة العمـل الدولية ليسـت الجهـة الوحيـدة التي تناولت هذه المسـألة، بـل ثمة كتـاب ومفكرون وفلاسـفة وعلماء الاجتمـاع كثر تناولـوا العمـل وتعريفه وتحولاتـه. والتركيز على مقاربة منظمـة العمل الدوليـة لكونها منظمة اممية تابعة للأمم المتحدة، وتشـكل مسـاحة وسـطى محايدة بين الاتجاهات والآراء المختلفة، لاسـيما اننا في صدد مسـار أممي هو القمة الثانية للتنميـة الاجتماعية، والرجـوع إلى مسـاهمات وكالات الأمم المتحدة يـثير عددا أقلّ مـن الاعتراضات، ويكون أكثر انسـجاما مع توجهاتهـا، وأكثر احتمـالا للقبول العام.
36 - يمكـن الاطلاع على تعريف منظمة العمل الدولية للعمـل ومكوناته في قرار اللجنة الإحصائية لمنظمـة العمل الدولية بصدد معايير قياس العمل: انظر الرابط: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/normativeinstrument/wcms_230304.pdf
وتجدر الإشارة إلى أن الشكل (جبل الجليد) هو شكل بصري توضيحي للمخطط الوارد في القرار المشار إليه.
37 - يتوسـع اسـتخدام مفهوم مجتمع الرعايـة مؤخرا وإن كان لا يزال محدودًا. وهذا المفهوم أوسـع وأكثر شـمولا من مفهوم اقتصاد الرعاية care economy الذي تفضل اسـتخدامه مراجع التيار الرئيسي. ويركز هذا التيار الأخير على توسـيع قياسـات الناتج المـحلي والحسـابات الوطنية بالمعنى التقني بحث يشـمل جزءًا من عمل الرعايـة غير مدفوعة الأجر؛ وتحـسين حالة العاملين في قطاعات الرعايـة مدفوعة الأجر (الصحة والتعليم ورعاية المسـنين على نحو خاص)، وتوسـيع نطاق برامج الحمايـة الاجتماعية... الـخ. وتتجنب هـذه المقاربـة الاعتراف بضرورة تحول مجتمعي متناسـب مع ذلك. وسـوف نجد أدبيات متقدمـة تتعلق بمفهوم مجتمـع الرعايـة في أميركا اللاتينية وهي التي اسـتوحينا منها بعض الأفكار الواردة هنا. أنظر على سـبيل المثـل الرابطين التاليين:
https://repositorio.cepal.org/server/api/core/bitstreams/cd329748-60da-44c0-8cb4-f7349759b051/content
https://repositorio.cepal.org/server/api/core/bitstreams/016d2a56-09fe-475e-bcfa-8f35bc41ced2/content
38 - انظر مثلا إدغار موران Edgar Morin على الرابط:
https://www.franceinfo.fr/culture/livres/edgar-morin/2021-edgar-morin-espere-que-les-forces-creatives-et-lucides-vont-s-imposer-face-a-la-crise-du-covid-19-meme-si-elles-sont-encore-tres-faibles_4240965.html
https://www.leclubdesjuristes.com/archives-cdj/la-crise-sanitaire-du-covid-19-et-le-risque-detats-neo-totalitaires-3059/
39 - انظر نص الإعلان على الرابط: https://www.un.org/en/events/righttodevelopment/pdf/rtd_booklet_ar.pdf
40 - انظر مسودة الاتفاقية قيد النقاش على الرابط: https://docs.un.org/ar/A/HRC/WG.2/23/2

annd
Arab NGO Network
for Development
شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية